



الجلسة العامة ٢٣

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

السيد بانيا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي بأن أتقدم، بالنيابة عن وفد حكومة جمهورية سيراليون وشعبها، لأضم صوتي إلى من سبقوني في تقديم التهانى الحارة إليكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخامسة والخمسين من دورات الجمعية العامة، وهي دورة الألفية، التي سوف تكون من معالم العصر. إن تاريخكم الوظيفي الطويل والتميز في خدمة بلدكم وعلى المسرح الدولي يجعلكم أهلا تماما لهذا الانتخاب. ووفد بلادي ليثق بأنه، بقيادتكم المقتدرة، ستجري مداولاتنا بطريقة سلسلة ومنتجة. وقد رأينا فعلا دليلا على ذلك في إلحاحكم على الالتزام بدقة المواعيد. وأود أن أؤكد لكم، يا سيدي، أن وفدي سيتعاون تعاوننا كاملا معكم.

وأوجه إلى أختينا وزميلنا السيد ثيو - بن غويراب، من ناميبيا، مشاعر وفد بلادي بالامتنان والتقدير على الطريقة المقتدرة التي أدار بها شؤون الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أن أشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وزملاءه وموظفيه، الذين يستحق تفانيهم في أداء

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/55/345/Add.5)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء أنه منذ صدور الوثيقة A/55/345 والإضافة ١ - ٤ قامت سيراليون بدفع المبلغ اللازم لتخفيض المتأخرات المستحقة عليها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. فهل لي أن أعتبر الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف يظهر ذلك في

الوثيقة A/55/345/Add.5، التي ستصدر فيما بعد.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، معالي السيد ساما بانيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لذلك جعل اتفاق سلام لومي مشكوكا فيه، خصوصا دور السيد سنكوح كزعيم للجبهة.

لقد عين السيد سنكوح رئيسا للجنة الموارد المعدنية الاستراتيجية بموجب اتفاق سلام لومي، على أن يكون له وضع نائب الرئيس؛ وقد استغل وضعه هذا لبدء مفاوضات سرية مع عدد من الناس من أجل استغلال وبيع كميات الماس الموجودة في سيراليون، دون الرجوع إلى أي شخص آخر.

وكانت حكومة سيراليون قد وقعت على اتفاق سلام لومي، اعتقادا منها بأن ذلك سيضع حدا للفظائع التي ترتكب ضد المدنيين العزل، خصوصا النساء والأطفال. ومن ضمن ما نص عليه الاتفاق تسريح المحاربين القدماء ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. كما نص الاتفاق على إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن وإعادة توطينهم. ونص كذلك على نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في البلد. لقد سقط عن زعماء الجبهة الثورية حقهم في الانتفاع من أحكام اتفاق لومي؛ بيد أنه، بسبب أحكام أخرى، ستقوم حكومة بلادي بإعادة إحياء ذلك الاتفاق، خصوصا برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد قدمت حكومة بلادي تعازيها إلى حكومات من قتلوا أثناء عملية أخذ الرهائن. ولا بد من تهنئة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الطريقة المقتدرة مهنيًا التي حررت بها الرهائن. وهناك جماعة أخرى من قطاع الطرق ممن، يسمون "فتيان الجاناب الغربي"، قامت بأسر أحد جنود سيراليون وعشرة جنود بريطانيين كانوا في سيراليون لتدريب جيش مهني يكون مسؤولا أمام الحكومة المنتخبة انتخبا ديمقراطيا في البلد. وقد رفضت هذه الجماعة إطلاق سراح هؤلاء الرهائن، على الرغم من المفاوضات الطويلة والمتسمة

واجباتهم كل النشاء. وأوجه امتناننا الخاص إلى السيد عنان على بصيرته الثاقبة في تناول مشاكل بلدي وعلى الطريقة الموضوعية التي قدم بها إلى مجلس الأمن ما استخلصه من نتائج. إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد نشر أكثر من ١٣ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام في سيراليون، وهو أكبر عدد نشر في أي بلد وفي أي وقت. ويقوم المجلس بالتعاون مع حكومة بلادي بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة كل من يقع عليهم وزر ارتكاب أفظع الجرائم وأشدّها قسوة ضد الإنسانية. وتعزيزا لاهتمامه بتحقيق الاستقرار في بلدي، اتجهت نية المجلس إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى سيراليون لتقييم الوضع القائم هناك على الطبيعة.

وأود كذلك أن أوجه تهاني الحارة إلى توفالو، على قبولها عضوا في هذه المنظمة بوصفها العضو الـ ١٨٩.

وعلى إثر قيام الجبهة الثورية المتحدة بعملية الاختطاف الإجرامي بلا مبرر، لمئات من حفظة السلام، التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قام أعضاء المجتمع المدني في سيراليون بتنظيم مظاهرة سلمية لمناشدة فوداي سنكوح زعيم الجبهة المذكورة، أن يقوم بالإفراج غير المشروط عن الرهائن، ولحثة على التعاون في سبيل التنفيذ الناجح لاتفاق سلام لومي، خصوصا لبرنامج نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومجرد أن وصل المتظاهرون إلى مقر إقامة السيد سنكوح، فتح رجاله النار على ذلك الجمع الأعزل من السلاح وغير المالك لوسيلة للدفاع عن نفسه، فأسقطوا عشرين شخصا قتلى وأصابوا آخرين كثيرين بجراح خطيرة، لقي اثنان منهم فيما بعد مصرعهم في المستشفى. وقد دلت الأحداث اللاحقة على أن الجبهة الثورة المتحدة كانت قد خططت لإحداث انقلاب دموي ضد الحكومة المنتخبة في اليوم التالي، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠. وكانت النتيجة الأولى

نفوسهم من المغامرين بأن مثل هذه الأفعال لن تظل بعد الآن بدون عقاب.

لا توجد كلمات تكفي للإعراب عن شكر وامتنان أهل سيراليون لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل وللبلدان المساهمة بقوات. ونتيجة لاحتلال المناطق الاقتصادية وتدميرها، وتبديد مواردنا وتشريد مئات الآلاف من شعبنا والتدمير الوحشي للحياة وللممتلكات، أود أن أناشد جميع أصدقائنا أن يواصلوا تقديم مساعداتهم الإنسانية ويكتفوها وأن يساندوا برامج إعادة بناء بلدنا.

لقد دخلنا توا في ألفية جديدة، حاملين معنا كثيرا من المشاكل التي لم نحسم - وهي مشاكل جرت مناقشتها في هذا الحفل وغيره من المحافل الدولية عبر السنين، والتي يبدو أنه لم يوجد لها أي حل. إن عالمنا عالم واحد فقط وهو جدير بأن نحبه كما يعتقد وفد بلادي. ولذا علينا أن نقيم الدليل على هذا الحب بأن نعالج معالجة سليمة المشاكل التي لم نحسم بعد مثل نزع السلاح العام، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والحل السلمي للتراعات، وحظر الأسلحة الصغيرة وتحديدها، وحظر الألغام الأرضية، وتخفيف وطأة الفقر، وتوفير العقاقير التي تكون في متناول المحتاجين، وعلاج الأمراض القاتلة والتي تفت في الجسم، مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسير قدما في عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا للقرارات المختلفة الصادرة عن مجلس الأمن، والمفاوضات التجارية العادلة، وبالطبع، إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لتايلند معالي السيد سورين بتسووان.

السيد بتسووان (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن شعب تايلند وحكومتها، أود أن أعرب عن تماني الحارة

بالأناة التي جرت لهذا الغرض، بل أنها بدأت فعلا تهدد حياتهم.

ومن حسن الحظ أنه - تم الآن إنقاذ هؤلاء الرهائن مما أتاح للجميع أن يتنفسوا الصعداء - ولكن للأسف أن أحد أعضاء فريق الإنقاذ البريطاني لقي مصرعه، بينما أصيب آخر بجروح خطيرة. وقد هنأت حكومة بلادي فعلا الحكومة البريطانية على الكفاءة المهنية لفريق الإنقاذ. وفي الوقت نفسه، أعربنا عن تعازينا القلبية لمصرع أحد أعضاء ذلك الفريق.

ومن القرارات الأخيرة الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن والتي تلقى بالغ الترحيب قرار حظر بيع الماس غير المشروع من سيراليون، الذي يطلق عليه وصف "الماس الدامي". وكما هو معروف، استعملت حصيلة هذه التجارة لتغذية آلة الحرب للمتمردين. وأود أن أشكر حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا على مثابرتها في معارضة هذا النشاط الفظيع، بإطلاق الأسماء الصحيحة على المسميات وتوجيه أصابع الاتهام في الاتجاه الصحيح. إن بلدي واثق من أن التدابير الجديدة لتسويق كميات الماس الموجودة لدينا لن تؤدي فقط إلى إنهاء التجارة غير المشروعة، بل ستحقق كذلك سيادة العقل السليم في النظام كله، لمصلحة البلد.

وبفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذها مجلس الأمن واتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحت القيادة التي لا تكمل لكل من رئيس جمهورية نيجيريا أوباسانجو، ورئيس جمهورية مالي كوناري، أصبح أهل سيراليون يرون نورا حقيقيا في نهاية النفق الذي كان نفقا طويلا ووعرا. إن المحاكمات القادمة لمن ارتكبوا هذه الجرائم الفظيعة غير الإنسانية ضد مواطنيهم ستكون إشارة معطاء لمن تسول لهم

في صميم جميع مداولاتنا وأنشطتنا؟ وهل فعلنا ما يكفي لنكفل للناس العاديين من رجال ونساء وشباب وشيوخ أن ينتفعوا بجميع مبادراتنا وأعمالنا، سواء منها الجماعية أو الفردية.

ومما يشجعنا أن الأمين العام قد سلط الضوء في تقريره إلى جمعية الألفية على "شواغل الناس" بوصفها من أولى البنود التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتناولها في جدول أعماله. ومما يسعدنا أن كثيرا من البلدان قد سلطت الضوء على قضايا ذات أهمية مباشرة للشعوب في قمة الألفية، بدءا بعكس الاتجاه الانتشاري لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، إلى مكافحة نقمة المخدرات ومن التغلب على الفقر إلى سد الفجوات التعليمية في داخل بلداننا وفيما بينها؛ فهذه كلها خطوات ذات أهمية قصوى في الاتجاه الصحيح.

غير أن الأمر يقتضي منا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك. فنحن نحتاج إلى تركيبة ذهنية جديدة تضع مصالح شعوبنا ورفاهها، أي شعوب بلداننا نحن وشعوب الأمم الأخرى، في صميم سياساتنا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نحتاج إلى أن يظل عالقا في أذهاننا أن العمل على تعزيز مصالح ورفاه الشعوب هو أمر يقتضي كذلك أن نهض بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولا بد من أن نعمل بشكل جماعي لترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية وفي غيرها من المحافل، إلى نتائج ملموسة تصل مباشرة إلى الناس.

وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة كانت لها عواقب مفعجة لملايين من البشر على امتداد منطقة آسيا - المحيط الهادئ، إلا أنها ساعدت على إعادة تركيز انتباه الحكومات على الحاجة إلى حماية أهم الموجودات الاقتصادية جميعا، وهم البشر. إن الأزمة بإمطتها اللثام عما

إليكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وإني لوائق أنه بفضل توجيهكم المقندر، سيتسنى لنا البناء على قوة الزخم التي ولدتها قمة الألفية، وأن نسعد بدورة ناجحة من دورات الجمعية العامة موجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة.

وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد ثيو - بن غورياب، وزير خارجية ناميبيا، ورئيس الدورة الرابعة والخمسين، على قيادته المتميزة وجهوده الدؤوبة خلال السنة الماضية. إن حكمته وتفانيه في أعمال جمعيتنا العامة قد مكناه من أن يكون همزة وصل فعالة بين الدورة السابقة وقمة الألفية، مما أرسى أساسا متينا لعملنا في هذا العام.

وبهذه المناسبة اسمحوا لي بأن أوجه، بالنيابة عن شعب تايلند وحكومتها، ترحيبا حارا لتوفالو، على قبولها كأحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة.

إن فجر الألفية الجديدة هو وقت مناسب لكل من الاحتفال المسوغ بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة والتفكير المتسم بالكآبة في أوجه القصور التي واجهتها المنظمة خلال السنوات الخمس والخمسين الماضية. وبينما نستعرض سجل مسيرة الأمم المتحدة، لا يسعني إلا أن أذكر الكلمات الأولى المكتوبة في ميثاق الأمم المتحدة وهي: "نحن شعوب الأمم المتحدة". إن هذه الكلمات القليلة البسيطة إنما تعبر عن فكرة ذات أهمية بالغة - وهي أن شعوب كل دولة من دولنا هي السبب الجوهرى لوجود هذه الجمعية العامة التي تحتل مكان الصدارة الأولى للجنس البشري. فالشعوب هي التي ينبغي أن تكون أول منتفع من كل قرار تتخذه ولكل برنامج نظرحه.

وبينما نمضي قدما في أعمال الجمعية العامة الأولى لهذه الألفية ينبغي أن نتساءل: هي نحن وضعنا فعلا الشعوب

إمكانياتنا البشرية. وهذه العواقب واسعة الانتشار، تمتد من القرى الريفية والنائية جدا إلى أحدث المدن الكبرى. وهذه مشكلة اجتماعية شاملة تؤثر في الناس مباشرة سواء منهم من يستخدمون المخدرات أو من لا يستخدمونها. ولكن كانت جميع أنواع العقاقير والمخدرات تشكل تهديدا للمجتمع، فإننا نأمل أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا للخطر المتزايد للميثامفيتامينات بمائل الاهتمام الذي أولاه للهيروين وغيره من العقاقير المخدرة في الماضي. فإن خطر الحجم والتكلفة المنخفضة لإنتاج الميثامفيتامينات يجعلها سهلة التداول لجميع قطاعات المجتمع، ومن ثم يصعب القضاء عليها.

إن تايلند لم تألُ جهدا في معالجة مشكلة العقاقير والمخدرات على الصعيد الوطني، وهي في مقدمة القائمين بالتعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذا التحدي، مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية يطيب لي أن أعلن أن تايلند وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات سوف يستضيفان "مؤتمرا دوليا معني بالسعي لإحلاء منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥: تشاطر الرؤية دفة التغيير" في بانكوك من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونحن نأمل أن ننشئ آلية فعالة للتنسيق، لمعالجة مشكلة العقاقير والمخدرات معا على جميع الجبهات، وعلى جميع المستويات، ونأمل أن يساندنا المجتمع الدولي في هذه المساعي.

ومما يثلج صدورنا أن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي هي مشكلة عالمية تؤثر في عدد متزايد من الناس في مجتمعاتنا، قد حظيت بالاهتمام الواجب في قمة الألفية. غير أن الأمر سيقتضي تعزيز الجهود الدولية واستدامتها إذا كان للمجتمع الدولي أن يفتح ثغرة في جدار مشكلة أصابت حتى الآن أكثر من ٣٦ مليون نفس على

في شبكات الأمان الاجتماعي الوطني من ثغرات في حماية رفاه الناس الضعفاء، قد أثارت كثيرا من التساؤلات الصعبة. وفي جوهر الأمر كيف يمكن للمرء أن يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بل أن يحاول التوصل إلى الرخاء الاقتصادي بينما الحاجات الأساسية للناس لا يمكن سدها، وبينما إمكانيات الناس لم تنم تنمية كاملة؟

إن فكرة وضع الناس في صميم جهود التنمية ليست فكرة جديدة. غير أن تطبيقها حتى الآن لم يكن أبدا واسع الانتشار. وبينما تسترد بلدان مختلفة إنتعاشها ببطء. من الأزمة الاقتصادية والمالية في آسيا، أصبح السعي إلى التنمية التي تدور حول تحسين أوضاع الناس أكثر تزايدا عن ذي قبل. وهذا النموذج الإنمائي يعتبر التنمية وسيلة لتحسين رفاهية الناس وخدمة مصالحهم بدلا من أن تكون التنمية غاية في حد ذاتها. فهو ينظر إلى أبعد من المؤشرات الكمية للنمو ويركز تركيزا أكبر على الطريقة التي يمكن بها تغذية إمكانيات الناس في المجتمع حتى تصبح لهم القدرة والتمكن لتقديم إسهامات إيجابية في الجهود الوطنية المبذولة في سبيل التنمية. وينبغي أن يكون هذا النموذج استشرافيا وأن يراعي مصالح ورفاه الأجيال القادمة التي لم تولد بعد. وكجزء لا يتجزأ من جهود السعي إلى التنمية التي محورها الناس، يجب أن نعلق أهمية جوهرية على معالجة القضايا الوطنية وعبر الوطنية التي لها وقع مباشر على رفاه الناس. ولذا أود أن أسلط الضوء على ثلاث قضايا بصفة خاصة تؤثر في لُحمة وسُدَى رفاه شعوبنا: وهي الاتجار بالعقاقير والمخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيف وطأة الفقر من خلال التنمية المستدامة.

ومن جرائم العولمة الأشد مدعاة للأسف عولمة مشكلة العقاقير والمخدرات. إن الإنتاج والاتجار غير المشروع بالمخدرات أمر ينطوي على تآكل موارد أي اقتصاد، ويولد طائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية ويقوض

ويسعى الأونكتاد إلى بناء توافق جديد في الآراء حول كيفية تحقيق مزيد من الإنصاف والمشاركة من الجميع في الاقتصاد الدولي في عصر العولمة الذي نعيش فيه. وتمشيا مع "روح بانكوك" التي تمخضت عنها الدورة العاشرة الآنفة الذكر، فإن تايلند، بوصفها الرئيس الحالي للأونكتاد، تقدر تقديرا كبيرا المبادرة التي طرحها اليابان خلال قمة مجموعة الثمانية المعقودة في أو كيناوا واجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية الذي عقد في ميازاكي في تموز/يوليه من هذا العام، بدعوة ممثلين عن البلدان النامية وكذلك عن المنظمات الإقليمية والدولية للاجتماع بقيادة مجموعة الثمانية كوسيلة لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب. ونقدر كذلك تقديرا كبيرا مبادرة الصين المتعلقة بإجراء حوار صيني/أفريقي بشأن التعاون من أجل التنمية في القريب العاجل. ونحن مقتنعون بأن هذه المبادرات هي خطوة في الاتجاه الصحيح.

لقد أدعشنا أن أعلم أن أقل من ٢ في المائة من سكان العالم (متصلون بالشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات للإنترنت)، على الرغم من جميع صنوف الغلو والترويجي لها، وإن شطرا كبيرا من البشرية لم يسمع قط صوتا منبعثا من أي جهاز للاتصال. وإذا لم يتيسر عكس اتجاه هذا التفاوت في تكنولوجيا المعلومات و/أو فارق التكنولوجيا الرقمية في القريب العاجل، سيصبح العالم النامي متخلفا بمراحل كبيرة عن بقية العالم. وتعتقد تايلند أنه ينبغي لنا أن نعمل متضافرين لجني أقصى المنافع من تكنولوجيا المعلومات ولكفالة أن تكون أكبر نسبة ممكنة من سكان العالم متاحا لهم الحصول على تلك التكنولوجيا.

وسعيا لبلوغ هذه الغاية تساند تايلند مساندة كاملة وتقدر حق التقدير ميثاق أو كيناوا الصادر عن مجموعة الثمانية بشأن المجتمع الإعلامي العالمي، لتخطي ما يسمى بفارق التكنولوجيا الرقمية. ونرحب كذلك بإسهامات القطاع الخاص كإسهامات المبادرة العالمية للمتمدى

النطاق العالمي، وآخذة في التضخم حتى وصلت إلى أبعاد حامية. ومما يشرفنا أن تايلند قد ذكر اسمها باعتبارها صاحبة قصة من قصص النجاح في معالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم النامي. غير أن استدامة نجاح الجهود الوطنية أمر يتطلب تأييدا قويا وتعاوننا متينا على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وشراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها القطاع الخاص.

ونأمل في هذا الصدد أن يؤدي التعاون الإقليمي والدولي من أجل توقي وتخفيف مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تعزيز تبادل التكنولوجيات المتعلقة بالإيدز وأحدث التقنيات في سبيل الوقاية من هذا المرض وتخفيف آثاره، وكذلك تقاسم المعلومات بشأن العقاقير الخاصة بهذا المرض التي يكون الحصول عليها ميسرا. ونحن ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن يعزز جهوده لتنسيق العمل الدولي ضد ذلك المرض. ونؤيد كذلك الاقتراح الرامي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، في عام ٢٠٠١ لمعالجة هذه المشكلة.

إن انتشار الشعوب من وهدة الفقر المدقع وتزويدها بالوسائل اللازمة لتعيش عيشا منتجا هما خير ضمان لتحقيق استقرار اجتماعي طويل الأمد وإيجاد أساس مأمون لتحقيق الرخاء والسلام الدولي في المستقبل كما أن تخفيف حدة الفقر هو بالتالي لب التنمية التي محورها الناس، والخطوة الأولى لإيجاد نظام عالمي أقرب إلى العدالة والإنصاف. إن الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي كان لتايلند شرف استضافتها في الفترة ١٢-١٩ شباط/فبراير من هذا العام، قد استرعت اهتماما خاصا إلى مخاطر تهميش أشد البلدان فقرا في الاقتصاد العالمي، وأشد الفئات ضعفا سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو.

إن السلم والأمن الدوليين يبدآن من داخل البلاد. وإذا كنا نستطيع أن نحقق مفهوما للأمن شاملا لجميع العناصر، يضع أمن الشعوب على قمة اعتباراتنا، وإذا كنا نستطيع أن نكفل للناس الحرية من العوز وكذلك من الخوف، فإن احتمالات تهديد السلم والأمن الدوليين ستخفض عندئذ انخفاضاً هائلاً. فأمن البشر والتنمية التي محورها الإنسان إنما هما وجهان لعملة واحدة: فكل منهما يعزز رفاه الشعوب بطرائق مختلفة، ويعزز كل منهما الآخر في الوقت نفسه.

ومما يسعد المرء أن يلاحظ أن مفهوم الأمن البشري إنما يشق طريقه قدماً على الرغم من أن المناقشات حول الأمور التي تشكل الأمن للبشر لم تنته على الإطلاق. وتعتقد تايلند أن أمن البشر لا يمكن أن ترسخ جذوره إلا إذا سدت الاحتياجات الأساسية للشعوب وإلا إذا تحررت الشعوب من التهديدات الاجتماعية والاقتصادية التي تثير برحائها. فكيف يمكن أن نبدأ الحديث عن أمن البشر، ناهيك عن السلم والأمن الدوليين، بينما هناك ١,٢ مليار نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهناك ٩٠ مليون طفل خارج المدرسة في المستوى الابتدائي ونحو ١,٢ مليون امرأة وطفل تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يتاجر بهم في الدعارة كل عام؟

ولذا ندعو إلى تحرير الناس من العوز عن طريق مواجهة الفعلية والجماعية للتحديات الماثلة في الفقر والامية والأمراض المعدية والجماعات والكوارث الطبيعية والقلاقل الاجتماعية والتفكك. وهذه هي في الواقع الغايات نفسها التي نحتاج إلى تحقيقها في النهوض بالتنمية التي محورها الإنسان.

إن تحقيق أمن البشر يتطلب كذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ونحن لا نستطيع أن

الاقتصادي العالمي المتعلقة بفارق في التكنولوجيا الرقمية، وبالحوار في مجال الأعمال العالمي بشأن التجارة الإلكترونية. ونحن نأمل أن يأتي المستقبل بمزيد من المبادرات المماثلة حتى نستطيع نحن، خصوصاً في الجزء النامي من العالم، أن نتغلب على فارق التكنولوجيا الرقمية.

ومن المعترف به أيضاً أن مشاكل الديون تمثل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي إسداء المساعدة إلى جميع البلدان في إدارة شؤون التزاماتها المتعلقة بالديونية، بخطوات يكون منها تجميد الديون. ولذا تؤيد تايلند أيضاً عقد لقاء حكومي دولي يتعلق بالتمويل من أجل التنمية في العام القادم على أعلى مستوى ممكن، وتأمل أن يكون من المستطاع الاتفاق على تدابير ممكنة وفعالة لتوليد مزيد من المساعدة المالية الدولية لمساندة التنمية المستدامة ومعالجة مشكلة الفقر. وفي هذا الصدد نرى أن من الأمور ذات القيمة الكبيرة الحصول على المشاركة الفعالة من المؤسسات الدولية المالية والتجارية ومن القطاع الخاص وكذلك من جميع المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر.

إن الطريقة الأكثر فعالية لكفالة تخفيف وطأة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة هي تمكين الشعوب من أن تساعد نفسها بنفسها. وليس هناك طريقة لتحقيق ذلك أفضل من التعليم والتدريب. ولذا تعلق تايلند أهمية كبيرة على تنمية الموارد البشرية. وليست جهودنا مقصورة على الصعيد الوطني بل إنها تمتد إلى نطاق إقليمي أوسع. لقد كنا في طليعة من يعززون تنمية الموارد البشرية في إقليم الميكونغ الفرعي، لأننا نعتقد اعتقاداً صادقاً أن الارتقاء بالمقدرة البشرية هو خير وسيلة لمكافحة الفقر وكفالة التعاون الإقليمي بشكل أوثق والتنمية المستدامة.

الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق السلم والاستقرار. وفي قمة الألفية، تحدث كثير من القادة عن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وما تتسم به تلك الحاجة من طابع الاستعجال. وتمشيا مع توسيع العضوية وتزايد التحديات لهذه المنظمة العالمية، تؤيد تايلند من جانبها توسيع العضوية بفتيتها الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والكفاءة والاستعداد لتقاسم المسؤوليات.

وعلاوة على ذلك، تؤيد تايلند تأييدا كاملا إصلاح عمليات الأمم المتحدة للسلم، بما يكفل القيام بها على نحو فعال، ويكفل بالتالي مصداقية الأمم المتحدة نفسها. وكما ذكرت في قمة الألفية، نحن نساند بقوة تقرير الإبراهيمي بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلم، إذ أننا نعتقد أن توصياته تصيب الهدف، وتشكل خطوات عملية وقابلة للتطبيق نحو تعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلم على النطاق العالمي. ويجدر بي أن أضيف أن عمليات السلام ينبغي أن تكون سريعة وغير انتقائية، كما ينبغي أن تكون شاملة بطبيعتها.

ولذا فإن تايلند يشرفها أن تضطلع بدور هام في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في نطاق القوة الدولية في تيمور الشرقية والآن في نطاق الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. من خلال إسهام أكثر من ١ ٥٠٠ فرد من حفظة السلام التايلنديين ومن خلال الدور الذي يقوم به الفريق يونسراغ نيو مبراديت، قائد قوة الإدارة المذكورة. وفي الوقت نفسه، ما فتئت تايلند تدرك دوما قيمة التعاون الإقليمي في تعزيز السلم والاستقرار، وهي تؤيد بقوة الجهود الإقليمية الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا الصدد نفخر بالاجتماع السابع للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي أنهى أعماله

نساند الأمن البشري وأن نسعى بفعالية إلى تحقيق التنمية التي محورها الإنسان إذا لم نكن قادرين على أن نكفل حماية الناس من أسوأ أشكال الانتهاكات، والمعاناة والحرمان. إننا لا نستطيع أن ندعي أننا نجعل الناس محط اهتمام جهود التنمية إذا لم نكن راغبين في هئية الظروف السياسية التي تمكن الناس من العيش بلا تهديدات لكرامتهم وأمنهم الشخصي. وإننا لا نستطيع أن نتوقع تنمية القدرة البشرية إلى أقصى حد أو جعل الناس مساهمين فعالين في التنمية الاقتصادية إذا لم يكونوا متمتعين بالحرية الفكرية في السعي إلى تحقيق آمالهم وأحلامهم في مستقبلهم.

ولذا تناشد تايلند المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حتى تصبح مصالح الناس ورخاؤهم فعلا البؤرة التي تتركز عليها سياساتنا وبرامجنا. وبهذا الاقتناع تلتزم تايلند بأن تضطلع بدور نشط ومسؤول في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإذ نستمد القوة والإلهام من أحد الدساتير الأكثر ديمقراطية في أي مكان، سوف نواصل إسداء مساندتنا الكاملة لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكرامته.

وفي هذا الصدد تدعو تايلند كذلك المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في سبيل مساعدة المشردين أينما كانوا. وإذا تستضيف أكثر من مائة ألف شخص من المشردين وأكثر من مليون مهاجر اقتصادي غير شرعي، تعلق تايلند أهمية كبيرة على هذه القضية وتأمل في أن تحل حلا شاملا في أقرب وقت ممكن.

وبينما نسعى إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين من الداخل ببناء الدعم اللازم لاعتماد نموذج لأمن البشر فيما بين الأمم، ينبغي لنا أن نضاعف أيضا جهودنا على الصعيد الدولي. ويجدر بنا أن نقوم بعمل جماعي سريع وفعال على

استعدادا وأشد صمودا كي نواجه معا تحديات الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لرئيسة وفد تركمانستان، سعادة السيدة أكسلطان أتايفا.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي يا سيدي أن أرحب بتبوءكم منصبكم، وأن أتمنى لكم كل نجاح في أنشطتكم الهامة والصعبة، في توجيه أعمال هذه الجمعية العامة. وأود أن أقول كم نحن ممتنون للسيد ثيو - بن غوريراب، على إرشاده الحكيم للدورة السابقة للجمعية العامة.

إن القرن العشرين كان من جميع النواحي قرنا لتناقضات حادة في العلاقات بين الشعوب والجنسيات، كما كان قرنا للكوارث الاقتصادية. وأشد الأمثلة وضوحا على ذلك حدوث حربين عالميين وعشرات من الحروب الأهلية وكارثة محطة القوة النووية في تشيرنوبيل، وكذلك مآسي أخرى.

فقد اندلعت نيران الحروب في الدول الأفريقية، التي حصلت على استقلالها في عقد الستينات. وفي آسيا الوسطى لا يزال الجرح الأفغاني يتزفر، غير أن أهم حدث في القرن العشرين كان انهيار الإمبراطورية الضخمة المسماة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - وهي إمبراطورية كانت تحمل في ظاهرها قشرة الصداقة الدولية بينما كان الدود قد أتى على كل شيء في داخلها. وقد انبثقت دول جديدة مستقلة ذات سيادة من أنقاض تلك الإمبراطورية. وقامت من هذه الأنقاض دولتنا المستقلة المحايدة، تركمانستان، التي اختارت، منذ الأيام الأولى لمولدها، الصلاح والعدالة والسلم والتعاون دربا لها.

إن القرن العشرين لم يحسم الكثير من المشاكل التي كان لا بد من حسمها. بل على العكس تماما فإن عقد تلك

مؤخرا في بانكوك، في تموز/يوليه، والذي شهد قبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضوا في محفلنا. ونحن نرحب بحرارة بمشاركة جمهورية كوريا الديمقراطية في ذلك المحفل، الذي هو المحفل الإقليمي الوحيد الذي يضم صفوف جميع البلدان الرئيسية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. ونحن واثقون أن هذا سيعزز قوة الزخم من أجل السلم والأمن الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويجدونا أمل وطيء بأننا نحن الممثلين الحكوميين للدول الأعضاء نستطيع، في هذه الجمعية العامة الأولى في القرن الحادي والعشرين، التي تعقد بعد ٥٥ عاما من أول اجتماع تعقده الأمم المتحدة، أن نمضي قدما في إنجاز وعدنا المائل في ميثاق الأمم المتحدة بأن نخدم مصالحنا "نحن شعوب الأمم المتحدة". ونحن نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن نذكر أنفسنا بأن شعوب أمنا هي اللب الذي تتجه إليه جميع جهودنا، سواء أكانت تبذل في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو صون السلم والأمن الدوليين أو نصرة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ذلك أننا إذا لم نؤد مهمتنا في نصرة قضية حماية رخاء شعوبنا، فمن ذا الذي سيقوم بذلك؟ إذا لم نستطع أن نعزز ونحمي، على النحو الوافي، مصالح شعوب الأمم المتحدة، فقد آن الأوان كي ننظر في طرائق أخرى تستطيع بها شعوب الأمم المتحدة - أي في الواقع شعوبنا نحن - أن تتفاعل مباشرة مع الأمم المتحدة.

لقد آن الأوان كيما نعيد تكريس أنفسنا للمهمة التي نهضنا لإنجازها قبل ٥٥ عاما. فلنسع جاهدين لنصبح ما كنا نعني دائما أن نكون - أي هيئة ذات صفة تمثيلية حقيقية لـ "نحن شعوب الأمم المتحدة"، عاملين على حماية رفاهها وتعزيز مصالحها فوق ما عداها. وليستقر عزمنا ولنتعهد بعضنا إزاء بعض بأننا سنكون أكثر اتحادا من قبل، وأفضل

إن نموذج العولمة السياسية القائمة على هيمنة فلسفة ليبرالية جديدة أخذ في التعزيز التدريجي لمنطق فكر المجاهدة في الشؤون الدولية، مما يؤدي إلى لي ذراع من لا يعترفون بهيكل القوة الدولي الجديد القائم على أساس التدخل في الحالات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان ولكن ليس على أساس حقوق الشعوب.

وتركمانستان، مثل الأغلبية الساحقة من الدول، تناهض هذا النهج. فنحن مقتنعون بأن التقدم المشترك للجنس البشري يكمن لا في إملاء نموذج وحيد أو مجموعة وحيدة من القوانين والمبادئ، بل في توليفة من الأفكار والفلسفات. وفي هذا الصدد أود أن أشدد على أهمية وحسن توقيت الفكرة التي طرحها رئيس جمهورية إيران، الرئيس خاتمي، عن الحوار بين الحضارات. لقد بدأنا هذا القرن وهذه الألفية في ظل هذا الرمز ذي الجذور العميقة، مما يجبرنا على أن نكون ذوي احترام وتسامح نحو طائفة كاملة من الثقافات والنظم الحكومية الضاربة بجذورها في غور القرون. وبهذه الكيفية نرى إمكانية إجراء الحوار الودي بين الدول والشعوب والأفراد.

لا بد لنا من أن ننأى عن طريق البحث عما بيننا من فروق، وأن نبدأ البحث عما يقرب بيننا، دون أن ننسى سماتنا المميزة. وهذا هو نهجنا في علاقاتنا بالعالم وبجميع شركائنا، وهو الذي أتاح لبلدي في الفترة الوجيهة التي انقضت منذ استقلالنا، الفرصة لأن نبني علاقات ودية مع جيراننا في المنطقة وأن نجد أصدقاء كثيرين في أصقاع نائية عن حدود المنطقة المجاورة لنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الأمير (جزر القمر).

إن الإنجاز الرئيسي لتركمانستان المستقلة كان تحقيق الاستقرار داخل دولتنا، وكان هذا الاستقرار مكفولا بسبب

المشاكل قد ازدادت تعقيدا وأصبحت خيوطها أشد توترا. وقد صحبتنا إلى القرن الحادي والعشرين وعلينا الآن أن نفك خيوط هذه الشباك المعقدة، ونرخي تلك الخيوط المشدودة. وينبغي أن يكون ذلك مهمة كل الشعوب والجنسيات وشاغلها الشاغل.

إن كوكبنا هو الدار التي نقاسمها، ولذا فمن واجب كل فرد يعيش على هذا الكوكب أن يحافظ على نظافته وسلمه وأن يحقق الاستقرار الاقتصادي له. وقد استرعى الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره المقدم إلى جمعية الألفية، انتباهنا إلى مشاكل تتطلب حلا فوريا، تتعلق بجميع جوانب حياتنا.

إن العولمة هي المشكلة ذات الأولوية. وهي عملية موضوعية لا مفر منها، فهي جزء من المجرى العام لتنمية العالم، التي تنطوي على جوانب عدة منها الإيجابي ومنها السلبي. وهذا اتجاه حاسم في تنمية العالم، يؤثر في ميدان العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية كله المعقد والمتعدد الجوانب. وفي هذا الصدد فإن مسائل القانون الدولي والجوانب الأخلاقية والقانونية للعلاقات بين الدول والمناطق تثير قلقا وتقتضي رقدا مستمرا.

يجب ألا نسمح للبعض بأن تكون لهم اليد العليا على الآخرين أو أن نسمح بمرجحة الجنس البشري تبعاً لمقياس معياري وحيد، ولا ينبغي أن يحدث إملاء على أي دولة ذات سيادة بالإلحاح على وجوب الأخذ بنموذج وحيد للتنمية. فهذه مسألة خطيرة، لأن هذا النهج يثير التساؤل حول نظام العلاقات الدولية كله، وحول شرعية المعايير القانونية الدولية، وحول مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها - أي في الواقع حول قابليتها للبقاء - باعتبارها تعبيراً عن التعاون الطوعي بين أمم متساوية.

أخذ في اكتساب أهمية خاصة. ولدينا في منطقتنا نظام مستقر للتفاعل الاقتصادي النشط تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي المكونة من عشر دول ذات موارد وإمكانيات اقتصادية كبيرة. وخلال السنوات القليلة الماضية، بدأنا، داخل تلك المنظمة، تنفيذ بعض المشروعات الإقليمية الهامة للنقل والاتصالات من شأنها أن توثق العرى بين اقتصادات البلدان الأوروبية والآسيوية. وستسد الفجوة التكنولوجية بينهما، وتقيم نظاما عادلا للتجارة والعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

وهذه الغاية نفسها تخدمها في الوقت الحالي جهود تبذلها تركمانستان لتصدير المواد الخام المولدة للطاقة إلى أسواق العالم. وبناء خطوط الأنابيب ليس مجرد مسألة مشاريع تجارية رابحة؛ فهذه هي أيضا مشاريع للتنمية الاجتماعية لبلدنا على نطاق هائل، يتخطى بمراحل حدودنا الوطنية. ولهذا السبب، تقوم تركمانستان في الوقت الحاضر بمبادرة لصياغة صك قانوني دولي يكفل النقل المأمون بغير عائق للمواد الخام المولدة للطاقة عبر خطوط أنابيب كبيرة تمر فيما بين الدول. وهذا الصك لازم لكفالة مراعاة مصالح المنتجين، وكذلك مصالح بلدان النقل العابر والمستهلكين، ولضمان الاستبعاد التام لإمكانية استخدام هذه الأنابيب كأداة للضغط السياسي والاقتصادي.

وهناك مشكلة أخرى يمكن أن تلحق ضررا بالغا بالاستقرار الإقليمي وهي مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين. وافتقار هذه المسألة إلى الوضوح والسيناريوهات التي تراعي جانبا واحدا التي يجري تقديمها تعرقل استخدام الإمكانيات الهائلة لهذا البحر. وبالنسبة لتركمانستان فإن النقطة الأساسية هي أن تؤخذ في الحسبان مصالح جميع الدول المشاطئة في سبيل كفالة قيام التعاون في منطقة بحر قزوين على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة. وتعتقد تركمانستان أن السعي إلى إيجاد وضع

التأييد العالمي للبرامج والمهام التي تواجهها الدولة، والتي يضطلع فيها شعبنا بدور مباشر. وبفضل هذا الاستقرار نقوم اليوم بنجاح بتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق الرفاه لمواطنينا.

إن وضع سياسة موجهة توجيهها اجتماعيا أمر قد تبدى في الاستراتيجية التي وضعت من أجل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في تركمانستان، للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠. ويتوخى هذا البرنامج استمرار السياسة التي تعطي الأولوية للبرامج الاجتماعية، مع مراعاة الحقائق الاقتصادية التي تمخضت عنها سنوات استقلالنا. واليوم، فإن تركمانستان بلد يتمتع باكتفاء ذاتي في الحبوب وفي المنتجات الغذائية الأساسية، وقد نفذ فعلا الأجزاء الرئيسية لبرنامج الشمول الرامي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي.

وفي برنامجنا الاقتصادي نحن نركز بصفة خاصة على تنمية القطاع الفعلي من اقتصادنا وعلى التحولات المؤسسية وعلى جذب الاستثمار - بما في ذلك الاستثمار الأجنبي. والزراعة لها الأولوية عندنا. وكذلك قطاعا الوقود والطاقة، وصناعة المواد الكيميائية ومجمعات المستهلكين، والبنية الأساسية للنقل والاتصالات وشبكة من أنابيب النفط العابرة للحدود الوطنية تتولى تصدير وقود تركمانستان إلى أسواق العالم.

وسيكون من المهام الرئيسية للفترة القادمة تنمية قدرتنا الإنتاجية. وهنا ستلعب صناعة الوقود دورا رائدا. ونحن ننوي أن نركز جهودنا على القطاعات ذات اليد العاملة الكثيفة، فهي قطاعات واعدة من وجهة نظر إمكانياتها وقدرتها التنافسية. وينبغي أن يكفل النمو الاقتصادي لدولتنا رفاه مواطنينا.

ومن وجهة النظر الخاصة بكفالة التنمية الاجتماعية المستدامة وتحقيق التقدم والرفاه لشعبنا، فإن التعاون الإقليمي

وختاماً، اسمحو لي مرة أخرى أن أؤكد للجمعية العامة أن الأمم المتحدة لديها في تركمانستان عضوا نشطا مستعدا لبذل كل جهد في سبيل أداء المهام السامية التي قررتها قمة الألفية للأمم المتحدة. وبينما ندخل في الألفية الجديدة فإننا نبدأ في التساؤل عما ستكون عليه هذه الألفية؟ وماذا ينتظرنا في المستقبل؟ وكل الناس الذين يعيشون في هذا العالم يسعون إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً لا بد من بنائه في تماسك ودأب على أساس السلم والاحترام والتقدم. وإني أتمنى أن تركز جميع شعوب هذا العالم أنفسهمها لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دومنغو سيازون، وزير خارجية الفلبين.

السيد سيازون (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن القرن العشرين كان قرن ابتلاءات شديدة وإنجازات عظيمة، أما القرن الجديد فسوف يكون ما نصنعه نحن منه. وأيا كان ما اكتسب باسم السلام فإن موسم الصيد في التاريخ لم ينته بعد. فالتوتر بين الأمم لم يتلاش. والتراعات العرقية والتطرف الديني والحدود الاقتصادية والغبن الاجتماعي لا تزال تشعل الصراعات. ومرتكبو الأعمال الإرهابية والمجرمون عبر الوطنيين يوجهون ضرباتهم في كل مكان.

وعلى الرغم من الثروة الجديدة للأمم، هناك ١,٢ مليار من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. والبلدان الأفريقية الأشد فقراً البالغ عددها ٣٢ بلداً، لا تكسب ما يفوق كثيراً ما يكسبه أغنى رجل على سطح الأرض. وعلى الرغم من الفقر الطاحن للمليارات من البشر، فإن العالم ينفق ١٤٥ دولاراً عن كل نسمة على القوات العسكرية. إننا لا بد أن نتصرف تصرفاً أفضل من ذلك - أفضل بكثير.

قانوني جديد لبحر قزوين أمر يتطلب من جميع الدول المشاطئة أن تقدم بعض التنازلات المعقولة وتبدي استعداداً لمواجهة الواقع الجديد لمواجهة صريحة. وينبغي أن ترصد الأمم المتحدة هذه العملية.

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي اسمحو لي أن أركز على مشكلة أفغانستان الخطيرة، التي ننظر إليها بجدية خاصة. إن تاريخ الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته يبين أن أي تدخل من الخارج في هذا الصراع الداخلي، وخصوصاً استعمال القوة، إنما هو عبث ومن شأنه أن يجعل الأمور تزداد سوءاً. إننا نواجه أمراً واقعاً، وفي هذه الحالة يجب أن نعترف بأن الحوار والتعاون مع طالبان سيؤديان إلى نتائج أفضل، من حيث تحولها الطبيعي إلى مسلك عصري، مما يمكن أن تؤديه أية محاولات لعزل طالبان أو لفرض أي نوع من الجزاءات عليها. فالجزاءات تعمل أساساً ضد الشعب الأفغاني. وهي لذلك تنتج نتيجة عكسية.

وتؤيد تركمانستان حلاً سلمياً للصراع، وبوصفها دولة مجاورة محايدة وصديقة فهي مستعدة لأن تساعد بنشاط في تسوية المسألة الأفغانية برعاية الأمم المتحدة. وبناء على مبادرة من رئيس جمهورية تركمانستان بصفة خاصة اتخذت مؤخراً مبادرة أخرى لإيجاد نوع من الحل يكون مقبولاً قبولاً متبادلاً، لحسم هذا الصراع الأفغاني. وكان هذا هو الغرض من إرسال بعثة تركمانستان التي ذهبت إلى إيران وأفغانستان وباكستان، وعقدت محادثات ومشاورات مع كبار القادة في هذه البلدان ومع زعماء حركة طالبان والحلف الشمالي، وبعد هذا الجهد قدمت اقتراحات لتسوية هذا الصراع في الاجتماع الذي عقد مؤخراً بين الأمين العام للأمم المتحدة وبين مجموعة الستة زائد اثنين في أفغانستان. وتبذل تركمانستان قصارها مع الأمم المتحدة لإقناع المتحاربين بالالتزام بوقف لإطلاق النار والجلوس إلى مائدة التفاوض.

لأكمل ازدهار لإمكانيات الجنس البشري. ونؤكد بذلك أيضا الكرامة البشرية.

إن ربط مدن العالم بشبكة الإعلام للقرن الحادي والعشرين هو حقا استثمار حكيم ينبغي أن نقوم به اليوم. ولكن إذا ترك أحد خارج تلك الشبكة وإذا كان "فارق التكنولوجيا الرقمية" مجرد ترديد صدى الجور الاجتماعي وإدامته على نطاق عالمي، فإننا لا نكون قد تحركنا بعيدا جدا عن النقطة التي بدأنا منها. ويكون معنى ذلك ببساطة أن الماضي إنما يكرر نفسه.

وتمكين الناس إنما هو بناء جسرنا المؤدي بنا إلى المستقبل. لذا فإن قادة العالم أصابوا كبد الحقيقة عندما كرسوا الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية على إلهما القيم الأساسية التمكينية للشعوب في القرن الحادي والعشرين. وأصبح الدور الآن على الجمعية العامة لتستخدم تلك القيم وتتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة التي رسمتها القمة لتمكين الشعوب.

ولنعكف على العمل ونكفل أن يكون جميع الأطفال قادرين بحلول عام ٢٠١٥ على إتمام مرحلة الدراسة الأولية ولنكفل بعد هذا التاريخ أن تتاح لهم فرصة مواصلة الدراسة في مستويات التعليم الأعلى. وهذه حقيقة لا بد من أن نسلم بها، فالتعليم هو خير أداة لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والنهوض بالحكم الرشيد.

ولكن نظرا لأن العقل السليم أفضل أداء في الجسم السليم، فلنكسب المعركة ضد المرض بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يفتك بالملايين في أشد مناطق العالم فقرا. ولنتخذ الإجراءات اللازمة لكي نحفض بشكل جذري معدل الوفيات بين الأمهات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات عن معدلها الحالية الرهيبة

لقد تلقت منظمنا قوة الدفع اللازمة لها في الأسبوع الأخير من قمة الألفية. وينبغي عدم تبديدها. ويجب أن تعبر الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة عن العهد العالمي الجديد للسلم والتقدم. ويجب أن تكون الأمم المتحدة كشأنها دائما في صدارة هذه المهمة الكبيرة، فنحن هنا كي نمسك بزمام القيادة.

ويرى وفد الفلبين أن جمعية الألفية هذه إنما هي جسر يربط بين ثلاثة خطوط فاصلة: الخط الفاصل بين الماضي والمستقبل، والخط الفاصل بين الخبرة والرؤية، والخط الفاصل بين الوعد والإنجاز.

ومنذ خمسة وخمسين عاما ولدت منظمنا من رماد الحرب. كانت بعض الدول المؤسسة دولا شابة جدا، وقد تحررت قبل فترة وجيزة جدا من قيود قرون من الحكم الاستعماري. وكانت مشغولة جميعا في مهام إعادة بناء معاش وأصقاع مزقتها الحرب العظمى. أما الخط الفاصل الإيديولوجي فكان ماله أن يصبح أعمق وأعرض. وكان يجري إرساء الأسس التي تقوم عليها الجدران والستائر التي تحدد عصرا من العصور. ولذا فبالنسبة للشخص العادي لم يكن إيجاد مجتمع عالمي صحيح أكثر من مجرد مثل من المثل العليا، نائيا ويكاد يكون متزوعا نزعا من الحياة اليومية للسكان الذين جمهرتهم من أهل الريف والزراعة.

أما الآن فنحن جميعا نشكل جزءا من القرية العالمية والتكافل واقع معترف به ومقبول. وكلمة "العولمة" تدور على شفاه الجميع، أحيانا باستنكاف وأحيانا أخرى بمودة مع الإدراك دائما بأنه موجة المستقبل. وفوق كل شيء فإن المستقبل هو ملك لجميع سكان العالم، سواء منهم الأغنياء أو المعدمين، والأقوياء أو الضعفاء. ومع مشاركة كل فرد مباشرة في تخطيط وتحقيق مصيرنا المشترك إنما نفتتح الباب

فريق إبراهيمي عن عمليات الأمم المتحدة للسلام جدير بأن ننظر فيه بسرعة وعناية.

إن الأمم المتحدة يجب عليها الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تستجمع الإرادة السياسية لكل الأمم لتحقيق المرحلة النهائية لترع السلاح وللوصول الذي طال انتظاره إلى عالم حال من السلاح النووي. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن نؤيد دعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر عن المخاطر النووية، وأن نشارك مشاركة فعالة في مؤتمر عام ٢٠٠١ للأسلحة الصغيرة، وأن نتفاوض لوضع اتفاقية شاملة ضد الإرهاب وأن نقوم بتحسين تدريجي لتدابير الشفافية المتعلقة بميزانية الأسلحة.

إن الدور المركزي للأمم المتحدة لا يقف ولا ينبغي أن يقف عند مسائل السلم والأمن الدوليين. بل ينبغي أن يكون كذلك محتلا مركز السويداء في جهودنا الرامية إلى النهوض بالرخاء، وأن يقود الحملة لمكافحة الفقر والجهود الرامية إلى تخفيض نسبة الناس الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وإلى جانب مؤسسات بريتون وودز وغير ذلك من المنظمات والمحافل المتعددة الأطراف، تحتل الأمم المتحدة مركزا طيبا لتقديم إسهامات هامة في سبيل إصلاح النظم الاقتصادية والمالية العالمية. وهدفنا ليس فقط إيجاد عالم بلا حدود يفسح المجال للتجارة والاستثمار بلا قيود، بل ينبغي أيضا أن ننشئ نظاما اقتصاديا عالميا يبيّن قدرات منتجة ولا يستحدث فجوات في الدخل، ويعزز الانفتاح وليس الفساد؛ ويكافئ العمل الحر وليس الجشع.

وفي كل ذلك لا غنى عن الشراكات مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني. وكل رجل وامرأة وطفل هو شريك لنا وصاحب مصلحة معنا. فما نحاول أن نبنيه هو نظام عالمي جديد يكون فيه أمن البشر أمرا يمتد إلى أبعد من

ولكي نحقق الأهداف السامية لمبادرة إيجاد "مدن بدون أحياء من الصفيح".

فلنضع استثماراتنا في البشرية. ولنطرح في هذه الجمعية العامة خطة لا تقل عن خطة مارشال لسكان العالم ولنبن هذا الجسر البشري الذي نعبر عليه إلى مستقبلنا، الآن.

إن الأمم المتحدة لديها الخبرة والرؤية اللازميتين للنجاح. ومنظمتنا لها ميزة، كما أن عليها واجبا وهو أن تقود عالمنا في طريق المستقبل بثقة. ونحن نعلم كيف نقوم بذلك.

وفي سبيل استدامة قدرة الأمم المتحدة على القيام بمهامها، لا بد من إحداث إصلاحات مؤسسية عميقة فيها الآن. إن وجود منظمة عالمية أشد عزمًا وأشد استقرارًا من الناحية المالية تقودها جمعية عامة أكثر فعالية يعززها مجلس أمن ذو صفة تمثيلية وشفافية حقيقتين، هو أمر يجب أن يحدث الآن.

ولكي يزدهر العهد الجديد لتحقيق السلم، يجب أن تظل الأمم المتحدة، دون لبس أو شك، هي صانع السلام وحافظ السلام الأول والأخير في العالم. ويجب أن تكون أيضا هي الطليعة التي تدافع عن سيادة القانون في الشؤون الدولية وفي الشؤون الداخلية على السواء.

والدبلوماسية الوقائية يجب أن تكون أدواتنا الرئيسية في تجنب الصراعات. ويجب أن نخفض استعمال القوة. ولكن حينما نحتاج إلى استعمالها، كما في حالة الدفاع عن النفس أو بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن نسترشد بالمعايير والأعراف القانونية الدولية.

وينبغي القيام بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طبقا لتفويضات واضحة ومحددة تحديدا جيدا، وموارد وافية وبتأييد دولي قوي حينما تحدث تلك العمليات. إن تقرير

نفسه تتناقص المساعدة الإنمائية. ففي هذا العام قد يبلغ مجموع المنح المعطاة للبلدان النامية ٤٠ مليار دولار أمريكي - مجرد نصف ما كانت عليه هذه المنح منذ ربع قرن مضى.

وينبغي أن نحصل ، كعربون على تحقيق مستقبلنا المشترك، على تخفيف جاد فوري لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولننظر كذلك في إنجاز وعود المساعدة الإنمائية فيما وراء البحار التي صدرت قبل ثلاثة عقود من الزمان. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في العام القادم. ويجب علينا أن نكفل نجاح ذلك المؤتمر لمساعدة إخواننا وأخواتنا في أفريقيا وفي البلدان النامية اللاساحلية وفي الدول الأشد تأثراً بالكوارث الطبيعية وفي أقل البلدان نمواً في جميع مناطق العالم. وينبغي لنا في هذه الجمعية العامة أن نبذل قصارنا كي نكفل القيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لنجاح ذلك المؤتمر.

وينبغي لنا أيضاً أن ننجز ما تعهد به قادتنا من بذل كل جهد ممكن لكفالة نجاح المؤتمر الدولي والحكومي الدولي رفيع المستوى المتعلق بالتمويل من أجل التنمية في عام ٢٠٠١. وإذا ما حققنا لهذا المؤتمر المشاركة الفعالة وحسن النية والخبرة من جميع أصحاب الشأن، بما فيهم القطاع الخاص، منذ المراحل التحضيرية حتى تنفيذ الخطة فقد تتمكن من إنجاز ما لم ينجزه عدد من عقود الأمم المتحدة للتنمية.

إن الناس في العالم كله قد أثلج صدورهم ما أبداه قادتنا من روح جرئية ومن عزم في إعلان الأمم المتحدة للألفية. فقد اطمأنوا إلى أننا ننوي أن نأخذ بيد العالم إلى المستقبل كشركاء وليس كخصوم. لقد رغبوا في الحصول على توجيه واضح من قادتنا وتلقوا ذلك التوجيه. وهم ينظرون الآن إلينا في هذه الجمعية - جمعية الألفية - منتظرين

مجرد الأمن العسكري؛ ويساند فيه القانون الكرامة البشرية ويقوم فيه الناس والدولة معا بمساندة القانون؛ وتكون فيه التعددية السياسية والتنوع الثقافي مطلباً لإدراك الأهداف المشتركة الإنسانية.

وبعبارة أخرى يجب أن يقوم السلم الازدهار على أساس التعاون البشري أكثر مما يقوم على أساس أي شيء آخر. ذلك أن التعاون في هذه القرية العالمية هو الطريق الممكن الوحيد لإقامة جسر بين الخبرة والرؤية.

إن إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة هو تجسيد لأملنا الجماعي: فهو وعد بإيجاد مجتمع حقيقي من الأمم التي تعمل معا لإقامة عالم أكثر سلماً ورخاء وعدلاً. ونحن نعرف أن بين هذا الوعد وبين إنجازه طريقاً وعراً، بيد أنه لا بد لنا من السير على طول هذا الطريق. وفي هذه الرحلة فإن الخطوة الأولى والأهم التي ينبغي أن نخطوها هي أن نقضي على أكبر مصدر للخطر وللخلاف، ألا وهو التخلف في التنمية. ذلك أن المرء إذا لم يكن متحرراً من العوز فهو لا يستطيع أن يكون متحرراً من الخوف.

وفي العالم النامي كانت الخسائر المتكبدة على مدى عقود من الاضطراب والتخلف المزري في مجال التنمية، مضمية إلى حد أن الغوث الدولي هو وحده الذي يستطيع أن يساعد بعضنا على الوقوف على أرجلنا من جديد. إن كثيراً منا قد يصيحون طالبين "شباك أمان" ولكن السمك نفسه لا يجذب العيش داخل شبكة. وما نحتاج إليه هو خطة اقتصادية جديدة للبلدان الفقيرة.

إن التنمية أمر صعب بصفة خاصة للبلدان التي ترزح تحت جبال من الديون المرهقة. فهناك حوالي ١,٦ تريليون من الدولارات مستحقة الآن على البلدان النامية، ويتعين على البعض منها أن يستخدم ما يصل إلى ٩٥ في المائة من إيراداته من العملة الصعبة لخدمة ذلك الدين، وفي الوقت

لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. إنها مركز لتنسيق أعمال الأمم لتحقيق هذه الأهداف المشتركة“ (A/50/PV.37، ص ٤)

إن ثقة بوتسوانا في الأمم المتحدة والتزامها بمساندتها يظلال بلا نقصان، ونحن هنا عشيبة بزوغ الألفية الجديدة، كي نحدد تلك الثقة ونعيد تأكيد ذلك الالتزام.

إن الأمم المتحدة تبدأ الألفية الجديدة وهي مثقلة بالمشاكل المتبقية منذ القرن المنصرم. فبينما نجتمع هنا توجد صراعات دموية تتفاوت درجات شدتها ووحشيتها، تعصف بالمجتمعات في كثير من الأماكن في كل أنحاء الكرة الأرضية. والفقر المتوطن ضارب أطنا به في العالم النامي، على عكس ما يرفل به الغرب من ثراء واسع. والأمراض، وأشدّها فتكا الوباء الشامل المدمر المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، استمرت في تسببها بؤسا غير محدود في العالم كله، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكل هذه المشاكل تمثل تحديات خطيرة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ككل. وإن طبيعة القرن الحادي والعشرين سوف تتحدّد بلا ريب بمقدرتنا وبالتزامنا في مواجهة ذلك التحدي.

وفي القارة الأفريقية يظل النضال من أجل السلم وضد الحرب هو شغلنا الشاغل. إن جداول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تقيم الدليل على هذه الأحوال المضجرة. وجميع جهود قادة أفريقيا الوسطى والجنوبية، التي أسفرت منذ أكثر قليلا من عام عن اتفاق لوساكا الرامي إلى إعادة السلم إلى منطقة أفريقيا الوسطى التي مزقتها الحرب، أدت حتى الآن إلى لا شيء. فالسلم غير موجود في تلك المنطقة لأن الاتفاق المذكور يظل بلا تنفيذ، حتى وإن كانت الأطراف قد واصلت إعلانها بأنها وافية له.

عملا ملموسا. فلنرتفع إلى مستوى التحدي ولنبن الجسور المؤدية إلى السلام والرخاء لجميع الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة الفريق الأورابل ميرافهي وزير خارجية بوتسوانا.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية):

أتقدم بالنيابة عن وفد بوتسوانا لتهنئة الرئيس على انتخابه لإدارة أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وبوسعنا أن يعول على مساندتنا وهو يقوم بتصريف مسؤولياته الجسيمة خلال هذه الدورة التاريخية وفي السنة القادمة.

ويطيب لي كذلك أن أحيي أخي وزميلي، الرئيس الذي انتهت مدة ولايته السيد ثيو - بن غوريراب، على قيادته الفذة للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة - وهي الدورة الأخيرة في القرن العشرين - ولتوجيه تلك الدورة إلى ختام ناجح.

ويواصل الأمين العام كوفي عنان إعطاء صورة طيبة عن نفسه بوصفه كبير المسؤولين التنفيذيين عن منظمنا، الأمم المتحدة. إننا مدينون له بالامتنان على الطريقة التي قام بها، بدون خوف أو محاباة، بقياد الأمم المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية.

وقبل خمس سنوات وفي هذه القاعة نفسها، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة التاريخية قال الرئيس السابق لجمهورية بوتسوانا، السير كيتو مايل ماسيري، ما يلي بشأن الأمم المتحدة:

”لقد قدمت الأمم المتحدة لنا خدمات

عظيمة. والدول الصغيرة، مثل بلدي، وجدت في الأمم المتحدة محفلا حيويا للمساومة الجماعية. لقد أسهمت الأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي

وقبل الرئيس مانديلا كان هناك الرئيس الراحل المعلم نيريري، رحمه الله، الذي بذل الكثير من نفسه من أجل السلام في بوروندي. وقد لا تكون بوروندي محظوظة بهذا القدر للمرة الثالثة. وهذه المناسبة قال الرئيس كلينتون: ”ولذا إني أهيب بكم: إن عليكم أن تساعدوا أطفالكم على تذكر تاريخهم ولكن يجب ألا تجروهم على أن يعيشوا ذلك التاريخ مرة أخرى“. وستحسن بوروندي صنعا لو اهتمت بهذه الكلمات وأنقذت أطفالها من نقمة الصراع المتوطن.

إن منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى تحتاج إلى السلام. ولن يحصل أي من جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية و بوروندي على السلام ما دامت المذابح مستمرة في ساحتهم الخلفية. ولن تحصل أنغولا على السلام ما دامت النزاعات تمزق جيرانها في الشمال.

إن الأمم المتحدة تبرز تقدما ثابت الخطى في سيراليون، بعد نكسات أولى هدوت يجعل هذه المنظمة موضوعا للسخرية. وحجم قوة الأمم المتحدة في هذا البلد الصغير ينبغي أن يكون كافيا لإحباط الأنشطة القتالة التي يقوم بها قطاع الطريق المنتمون للجهة الثورية المتحدة. غير أن استقرار سيراليون في المستقبل لا يمكن، حسب التحليل الأخير، أن تفرضه الأمم المتحدة بل وحتى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإنما يجب أن يعتنق أهل سيراليون أنفسهم منطق السلام من خلال الحوار الوطني والمصالحة.

إن سكوت المدافع في القرن الأفريقي، في الحرب المساوية بين إريتريا وإثيوبيا، هو أمر يلقي بالغ الترحيب. فلدى هذه المنطقة أكثر مما يكفيها من المشاكل دون أن تدور رحي الحرب إلى ما لا نهاية. والجماعة تترصد بالمنطقة معيدة إلى الأذهان حلقات سابقة من تدمير البشر خصوصا في إثيوبيا والصومال. أما في حالة استتباب السلام فمن

ولدى الأمم المتحدة الآن الإذن من مجلس الأمن بنشر أكثر من ٥٠٠٠ مراقب في جمهورية الكونغو الديمقراطية لرصد وقف إطلاق النار وتمهيد السبيل لنشر قوة كاملة لحفظ السلام في المستقبل القريب.

وهناك في اتفاق لوساكا عنصر حيوي وهو، من ضمن عناصر أخرى، أنه يجب أن يكون هناك حوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين أهل ذلك البلد، إذا أريد للجهود الدولية التي تمسك زمامها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والرامية إلى إنشاء ظروف مواتية للمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تأتي أكلها. ومما يؤسف له أنه لا يوجد حوار يجري في ذلك البلد، بالرغم من وجود وسيط لتيسير الحوار هناك منذ تسعة أشهر.

ونحن نأمل أن يدرك الزعماء الكونغوليين قريبا أنه بدون التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا، سيحرم بلدهم من كل أمل في السلام. وقد لا توجد أية فرصة أخرى. فاتفاق لوساكا هو منقذهم الوحيد.

وزعماء بوروندي، التي تتاحم جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد اجتمعوا حديثا في أروشا في جمهورية تنزانيا المتحدة، لإعادة السلام بوساطة الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا، السيد نلسون مانديلا. وقد جذب اجتماعهم في أروشا قادة أتوا من قريب ومن بعيد، بما فيهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد بيل كلينتون.

ومما يؤسف له أن اتفاق السلام هذا قد قبله البعض وازدراه الآخرون، وهي حال لا تبشر بخير فيما يتعلق بالسلام في بوروندي. ونحن نأمل أملا حارا بأن يقبل اتفاق أروشا للسلام أولئك الذين رفضوه من قبل. إن شعب بوروندي لم يكن يتأني له حظ أفضل من أن يكون وسيطه هو الرئيس مانديلا، وقد تأتي له هذا الحظ للمرة الثانية.

تشجيع النهضة الأفريقية الصعبة بل كذلك مساندها بالطرائق المادية.

وحرري بالعالم الغربي ألا يكتفي بالصياح ضد الأفارقة، والتحدث بلهجة الأئمة المعصومين من الخطأ عن حقوق الإنسان وسلامة الحكم واستهجان الحروب الأهلية وتزعزع الاستقرار المتوطن في القارة، من المقاعد الوثيرة التي تتمتع بها أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وإنما يحتاج الأفريقيون ويستحقون التضامن الجماعي والمشاركة البناءة من العالم المتقدم النمو إذا أريد لهم أن ينجحوا في نضالهم من أجل السلام والتنمية.

واسمحوا لي أن أذكر ما هو باد للعيان. ذلك أن الدول الصغيرة مثل دولتي تستمد شعورا بالأمن من عضويتها بالأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هي درعنا في مواجهة تقلبات السياسات في العالم وطبيعتها الافتراضية. وهذا هو السبب في أننا لم نقتر في الوفاء بالتزاماتنا للمنظمة. نحن ندفع مستحققاتنا إلى المنظمة دون تخلف. ونشارك في أنشطتها المتعلقة بحفظ السلام، وندافع عنها ضد الكثيرين من الذين يحطون من قدرها.

بيد أنه لا يخفى على أحد أن الأمم المتحدة التي اعتدنا أن نعلن جميعا ارتباطنا وتعلقنا بها على نحو لا يتزعزع تترنح باستمرار على شفا الإفلاس. وهذا أمر يؤسف له لأنه يحدث في الوقت الذي اعتدنا فيه أن نثقل كاهل المنظمة بمهام متزايدة يجب عليها أن تؤديها بميزانية واهية. والأمين العام على صواب إذ يتحدثنا نحن الدول الأعضاء أن نتحمل معا مسؤولية المصاعب المالية التي تواجهها الأمم المتحدة. فتحن وحدنا الذين نستطيع تذليل تلك المصاعب. وعلينا أن نفي بالتزاماتنا الناشئة عن الميثاق وأن نفعل ذلك بغير شروط.

المأمول أن يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد المناطق المتضررة دون أن يصطدم بعراقيل. إن قلوبنا وأطيب تمنياتنا تحيط بشعب الصومال في مسعاه الصعب إلى إعادة الأوضاع العادية في بلده الممزق. ونأمل أن تحترم جميع الأطراف في البلد السلطة المركزية الجديدة التي أقاموها هناك.

وإذا أريد للنضال من أجل السلام في أفريقيا أن ينجح، فينبغي السير فيه على الجبهتين - السياسية والاقتصادية. وبوسعي أنؤكد لهذه الجمعية العامة أن أفريقيا ليست قارة ميعوسا منها على كلتا الجبهتين، كما يشاء بعض الطاعنين في سمعنا أن يقنعوا العالم بذلك.

إن تقرير الأمين العام الأساس حول أسباب الصراعات في أفريقيا لم يقابل بأذان صماء. فقد أخذت قارتنا في التغير منذ بعض الوقت إلى حال أفضل. ولم يعد من المقبول تغيير الحكومات المنتخبة انتخابا ديمقراطيا بوسائل غير دستورية مهما كان السبب. ولم يعد يجد من يقومون بانقلابات أي ترحيب في مجالس منظمة الوحدة الأفريقية. وأصبحنا نقبل الرأي القائل بأن الحكم السليم وسيادة القانون لا ينظر إليهما على الإطلاق كمفاهيم شريرة ناجمة عن الاستعمار الجديد، كما قد يشاء البعض أن يصمها، وإنما تعني ببساطة المساءلة والشفافية من جانب من وكلت إليهم مسؤولية تملك زمام الأمور في دولهم. كما أنها تعني تربية ثقافة تقوم على نبد الفساد وعلى التفتح والتسامح.

وعلى الجبهة الاقتصادية لا أستطيع أن أنكر الواقع البادي للعيان وهو أن الناس لا يأكلون الديمقراطية أو سلامة الحكم. فالديمقراطية في بيئة تتسم بالفقر المدقع والجهل المزري إنما هي نوع من الأنواع المهتدة بالانقراض. فأفريقيا تحتاج إلى استثمار وإلى معونة لشد أزر عملية تحولها إلى الديمقراطية. والتحدّي الذي تواجهه الأمم المتحدة في هذا القرن الجديد يتمثل إذن في السعي الجاد لضمان ليس مجرد

العالم هنا منذ أسبوعين للاحتفال ببدء ألفية جديدة لهو شهادة أكثر من كافية بهذا الواقع البادي للعيان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): إن المتحدث التالي هو معالي الحاج عبد الصمد آزاد وزير خارجية بنغلاديش.

السيد آزاد (بنغلاديش) (تكلم بالبنغالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إن قمة الألفية التاريخية والإعلان الاستشراقي الذي اعتمده قد أضفيا طابعا إيجابيا جدا على جمعية الألفية، التي تواصل الآن هذه المناقشة العامة.

إننا نقدم أحر تهانينا القلبية إلى السيد هاري هولكيري على انتخابه بجدارة تامة رئيسا للدورة الخامسة والخمسين. فالتزامه الوثيق بقيم الأمم المتحدة وبمبادئها يجعلنا نتق بأن شؤون هذه الجمعية إنما هي في أيد أمينة تماما.

وأود كذلك أن أهنئ زميلي العزيز وزير الخارجية ثيو - بن غوريراب، على توليه بطريقة رائعة رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. نحن ممتنون له على إرشاده القيم للغاية في التحضير لقمة الألفية ولنتائجها.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن صادق شكر وامتنان بنغلاديش للأمين العام كوفي عنان على رؤيته المتمثلة في دعوة قمة الألفية إلى الانعقاد وعلى جهوده التي لا تكل في سبيل إنجاحها. إن تقريره الخاص بالألفية يتضمن عددا من الاقتراحات والأفكار الجيدة التي تؤيدها من صميم قلوبنا. وإني أكرر المساندة والتعاون الكاملين من بنغلاديش للأمين العام في تصميمه على تعزيز كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها.

واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم تهانينا القلبية لشعب وحكومة توفالو بوصفها أحدث عضو جديد في هذه المنظمة.

يجب علينا أن نعزز الأمم المتحدة كي نؤمن مستقبلنا، مستقبل الجنس البشري. ويجب أن نصلح باستمرار المنظمة لجعلها متوائمة مع الواقع في عالم ما بعد الحرب الباردة والألفية الجديدة. ومن الأجزاء الجوهرية لهذا الإصلاح وهذه الموامة إعادة تشكيل مجلس الأمن وهو أمر انعقد حوله قدر كاف من توافق الآراء في أسرة الأمم المتحدة. إن المجلس يحتاج إلى جرعة كبيرة جدا من التحول إلى الديمقراطية والمساءلة؛ وليس هناك خلاف حول ذلك.

ويجب أن نعزز عدة حفظ السلام في الأمم المتحدة كي نحقق أو ننجز ما ارتبطنا به بموجب الميثاق من "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب...". إن حفظ السلام كان دائما وظيفة أساسية للأمم المتحدة. وبذلك فإن الحاجة إلى تعزيز رد الفعل السريع من الأمم المتحدة لحالات الصراع في العالم يعترف بها منذ وقت طويل، وهذا أمر يشعر المرء به شعورا عميقا. إن الدروس المستفادة من كوسوفو وتيمور الشرقية ثم في الآونة الأكثر حداثة من سيراليون، قد علمتنا أن الأمم المتحدة تحتاج إلى قوات أفضل تدريبا وتجهيزا، مزودة بولايات تجمع بين الابتكار والخيال الرحب والواقعية يصدرها مجلس الأمن.

وحرى ألا تتكرر إهانة كالتى عانتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة في سيراليون على يد جيش من رعايا قطاع الطرق. إن الصراعات التي تنكل بالمجتمعات اليوم تختلف اختلافا جذريا عن الصراعات التي كانت تشغل بال الأمم المتحدة خلال حقبة الحرب الباردة. ولذا علينا أن نصمم آليات واستراتيجيات جديدة ومبتكرة للتعامل معها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني مكررا التأكيد على التزام بتسوانا بالأمم المتحدة وبميثاقها. إن هذه المنظمة لا يوجد ما يجل محلها، وأنا واثق أن وجود هذا العدد الغفير من قادة

العدل. غير أن بعضهم قد أفلح في الإفلات من العدالة بعثوره على ملجأ في أراض أجنبية. وإذا أريد أن تكون حقوق الإنسان سائدة في جدول أعمال القرن الجديد، فإننا نطلب بإلحاح من المجتمع الدولي أن يتعاون معنا على إرجاع هؤلاء القتلة المعترفین بجرمتهم إلى بنغلاديش لمواجهة العدالة. وهنا أود أن أعرب عن تقديري وامتناني للبلدان التي تعاونت معنا في هذا الموضوع.

وبالنسبة لبنغلاديش هناك ظاهرة هامة جدا من ظواهر حقوق الإنسان وهي الحق في التنمية، وهو يحتاج إلى مزيد من التأكيد من المجتمع الدولي. وفي سبيل كفالة ذلك الحق من الجوهرى أن تتركز جهودنا الجماعية على معالجة الفقر. فإذا لم نتخذ خطوات إيجابية في هذا الشأن، ستكون العولمة تحدياً أكثر من كونها فرصة، وسيظل التحرر من العوز أمراً بعيد المنال. وتزداد حسامة هذه التحديات بصفة خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وتستحق اهتماماً ذا أولوية.

وكما أن العولمة تمسنا جميعاً فإن تمهيش هذه البلدان الضعيفة سيؤثر فينا جميعاً في الأسرة العالمية. ونحن نحث المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن لإنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في بروكسل عام ٢٠٠١.

وخلال العقد المنصرم أحرز المجتمع الدولي تقدماً هائلاً في الاعتراف بالتحديات واعتماد برامج أعمال مفصلة في مجالات التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والبيئة والسكان والمستوطنات البشرية والأمن الغذائي وكذلك بشأن المرأة والطفل. ويكمن التحدي المائل أمامنا الآن في الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها معاً. فلنعقد العزم على أن يكون العقد الجديد هو عقد التنفيذ.

أما عندنا في الداخل ففي مواجهتنا لتحديات العقود المقبلة، جعلنا استئصال الفقر هو الهدف الأسمى للحكومة

وفي مثل هذا الشهر قبل ستة وعشرين عاماً خلت، عندما أصبحت بنغلاديش عضواً في هذه المنظمة، تحدث أمام هذه الجمعية العامة أبو الأمة، البنغا باندهو الشيخ مجيب الرحمن. وأكد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. وكانت تلك لحظة جليلة لشعبنا. لقد قطعنا مسافة طويلة منذ ذلك الوقت وازداد التزامنا بالأمم المتحدة قوة.

وكما قالت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة في كلمتها أمام قمة الألفية:

”إن الأقوياء والضعفاء، والكبار والصغار، والأغنياء والمناضلين يلتقون في هذه المنظمة لقاء الأنداد لمعالجة مشاكلهم وعقد عرى التعاون وتوطيد التفاهم. ولا شك في أنه من مصلحتنا أن نسعى إلى إيجاد أمم متحدة تستطيع أن تحقق هدفنا المشترك - وهو بلوغ عالم أفضل لكل البشر“.

إن حقوق الإنسان هي أمانة مقدسة بالنسبة لشعب بنغلاديش لأننا كنا ضحايا الإجحاف بهذه الحقوق. ومع ذلك فإن الشخص نفسه الذي تزعم قضية الحقوق الأساسية أنكز عليه أرسخ الحقوق الإنسانية جميعاً وهو الحق في الحياة. وأشير هنا إلى جريمة الاغتيال الفظيعة للبنغا باندهو الشيخ مجيب الرحمن، مع جميع أفراد أسرته وأقربائه المقربين تقريبا، على يد فريق من القتلة يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥. لقد ارتكب هؤلاء القتلة جريمة وانتهاك لحقوق الإنسان من أشنع نوع. ثم منح القتلة، فيما يمكن أن يكون خير وصف له هو أنه إهانة وقحة لحقوق الإنسان وللمبادئ الديمقراطية، الحصانة من القانون بموجب ما سمي بمرسوم العفو الذي أصدره النظام غير الديمقراطي القائم وقتئذ.

إن الحكومة الديمقراطية الحالية في بنغلاديش، قد ألغت مرسوم العفو منذ تولت مقاليد الحكم. وجرت محاكمة المتهمين وأدينوا بجريمة القتل وأعلن قرار محكمة

الدوليين يجب أيضا تفهمهما من زاوية الأمن البشري. كما شددت على أنه ينبغي لنا أن نمنع ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ضد السكان المدنيين. ونحن نعتقد أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن يعالج بفعالية هذه الجرائم. وقد وقّعنا على نظام روما الأساسي في العام الماضي وشرعنا فعلا في عملية التصديق عليه في وقت مبكر.

إن بنغلاديش، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تظل ملتزمة بارتباطها الرامية إلى صون وحفظ السلم والأمن الدوليين. وتؤيد بنغلاديش بقوة تعزيز كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك تدابيرها الرامية إلى بناء السلام. وتفخر بنغلاديش بأنها من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفاء بالتزامنا بإقرار السلام والأمن في العالم. وفي هذا السياق نرحب بتوصيات فريق الإبراهيمي، ونتطلع إلى أن يتم النظر فيها من جانب الهيئات الحكومية الدولية المعنية ومن جانب الأمانة العامة أيضا. وهنا نود أن نركّز على أن الموارد اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات ينبغي ألا تقوّض على أي نحو البرامج الأخرى الموجودة فعلا.

ومن المجالات التي تحظى باهتمامنا المشترك المجال المتعلق بجزءات الأمم المتحدة وفعاليتها وآثارها. ومما نرتاح إليه أن مجلس الأمن، بعد سنوات من المناقشة، قد أنشأ فريقا عاملا برئاسة بنغلاديش لدراسة مختلف القضايا العامة المتعلقة بالجزءات. ونحن على ثقة بأن عمل هذا الفريق سيساعد المجلس على الموافقة على تدابير لتبسيط نظم الجزاءات.

وكي نكفل السلم والتنمية ينبغي أن نتحرك قُدمًا في برنامج يؤدي إلى تحقيق نزع سلاح فعلي. فقد أدى دخول السلاح النووي إلى منطقتنا في جنوب آسيا إلى إثارة القلق

الحالية في بنغلاديش، التي تتولى قيادتها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة. ونحن نقدم استثمارات كبيرة متزايدة نضعها في شعبنا وفي تنميتها الاجتماعية والبشرية.

وفي تأمينها لفعالية هذه المشاركة، ركزت بنغلاديش على حقوق المرأة والطفل. وأصبحت بنغلاديش طرفا في معظم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق هاتين الفئتين. وخلال قمة الألفية صدقت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى البروتوكولين الاختياريين المتعلقين ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية المتصلة بالأطفال، وأيضا بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وكان إقرار برلماننا الوطني لـ "قانون منع قمع المرأة والطفل لعام ٢٠٠٠" هو كذلك خطوة رئيسية إلى الأمام في القضاء على العنف ضد المرأة والطفل.

ومما يؤسف له أن جهودنا نحو التنمية البشرية المستدامة قد منيت بنكسة من خلال كوارث خارجة عن نطاق تحكمننا. فقد كانت هناك أحيانا كوارث طبيعية مثل الفيضانات والأعاصير وموجات المد العارمة. وكان هناك أحيانا قتل صامتون مثل حمى الدنغ أو تلوث المياه الجوفية بالزرنيخ. ويتعرض اليوم ثلثا سكان بنغلاديش للخطر نتيجة لتلوث مياه الشرب بالزرنيخ. وقد استجابت الحكومة لهذه الأزمة على عجل وبتصميم، متعاونة مع الوكالات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. وكان هناك تركيز واف على كفاءة إيجاد مصادر بديلة لمياه شرب مأمونة للمجتمع.

وقد شددت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، في بيانها أمام قمة مجلس الأمن منذ أسبوعين، على أن السلم والأمن

ويحتاج عالمنا المتغير إلى أمم متحدة متغيرة أيضا - لتكون منظمة لعالم اليوم. ونحن نحتاج إلى إظهار شجاعة وتصميم في سبيل صوت الأمم المتحدة باعتبارها المحفل ذا الطابع الأشد كونية في العالم. لقد تكلم الآباء المؤسسون للأمم المتحدة عن ويلات الحرب. واليوم لن ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى الواقع العالمي إلا إذا استطاعت ليس فقط أن تحرر سكان العالم من ويلات الحرب بل وأن تنقذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الفقر أيضا.

ولتتش بنغلاديش إلى الأبد ولتتش الأمم المتحدة إلى الأبد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتحدث التالي

هو معالي السيد جاسوانت سنغ، وزير الشؤون الخارجية للهند.

السيد سنغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): تهنيئنا

السيد هاري هولكيري على انتخابه رئيسا للجمعية العامة الأولى في هذه الألفية. ومما يشجعنا أنه ينوي أن يتخذ من إعلان الألفية تكليفا بعمل المنظمة خلال رئاسته.

وأغتنم هذه الفرصة لأسجّل تقديرنا الكبير وتهانينا الصادقة لوزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، على توجيهه الجمعية العامة، خلال السنة المنصرمة، التي تضمنت ثلاث دورات خاصة وبالطبع الأعمال التحضيرية الدقيقة لقمة الألفية واختتامها بنجاح.

وأضم صوت الهند إلى أصوات الوفود الأخرى التي نوهت مع التقدير بتفاني الأمين العام كوفي عنان في خدمته للأمم المتحدة في مرحلة حاسمة.

ويسعدني في هذه المناسبة أن أرحّب بحرارة بتوفالو، بوصفها أحدث عضو في الأمم المتحدة.

لدينا. فجنوب آسيا، بوصفها من مناطق البلدان الأقل نموا في العالم، لا تطيق أن تدخل في سباق تسلح نووي. ووفقا لالتزامها الدستوري بنزع السلاح العام والكامل، أمسكت بنغلاديش بزمام المبادرة في منطقة جنوب آسيا من أجل التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وصدقت على هذه المعاهدة في وقت سابق من هذا العام. وكنا كذلك من ضمن أوائل دول جنوب آسيا في التوقيع على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي صدقنا عليها كذلك خلال قمة الألفية، إلى جانب تصديقنا على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وعلى جميع بروتوكولاتها.

وتعتبر بنغلاديش السلم والتنمية من الحقوق الأساسية. فلا يكتب البقاء لأحدهما دون الآخر. وعلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تستمر في تبني وتعزيز ثقافة السلام. وبنغلاديش هي صاحبة المبادرة المتعلقة بالاحتفال الدولي بالألفية هذا العام وبالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين باعتبارهما على التوالي السنة الدولية لثقافة السلم وبالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، تعتقد بنغلاديش أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مستعدة للاستجابة الفعالة لتحديات القرن الجديد. ومنذ شرع الأمين العام كوفي عنان في إصلاحات الأمم المتحدة، تم عمل الكثير ولكن هناك قدر أكبر بكثير يمكن إضافته إلى ذلك. فإننا نتطلع إلى مزيد من التحول إلى الديمقراطية ومن الشفافية في منظمات الأمم المتحدة. ونعتقد كذلك أن إشراك المنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني يمكن أن يعزز تعزيزا كبيرا فعالية الأمم المتحدة.

واحد. وعندما تتطلب الظروف أن يقوم مجلس الأمن بإجراء ما، فإن ذلك الإجراء ينبغي أن يكون راسخ الجذور في أحكام الميثاق.

إن تقرير فريق الإبراهيمي يتضمن عددا من المقترحات. ونحن نوصي بأن تنظر الجمعية العامة في هذا التقرير الهام بعناية وأن تتخذ ما يلزم من قرارات لتعزيز هذه المهمة الحيوية من مهام الأمم المتحدة، ألا وهي حفظ السلام.

ونؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط ونجد أن الاتجاه فيها مشجع. والقمة التاريخية بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي أيضا تبشّر بإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

إن نزع السلاح وبصفة خاصة نزع السلاح النووي عالميا، هو أمر جوهري لتوليد شعور أكبر بالأمن بين الدول الأعضاء. لقد كانت الهند وستظل في مقدمة البلدان التي تبذل الجهود من أجل نزع السلاح النووي عالميا، ومن أجل تحقيق منع الانتشار الحقيقي. ونرحب بتوصية الأمين العام في تقريره بشأن قمة الألفية، بعقد مؤتمر دولي معني بإزالة الخطر النووي. ونحث على بدء المفاوضات حول وضع اتفاقية للأسلحة النووية تؤدي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتظل الهند مستعدة للمشاركة في أي خطوات متفق عليها ولا رجعة فيها مثل إزالة حالة التأهب للقوات النووية مما يخفف الخطر النووي الذي قد يحدث بالاستعمال الطارئ أو بغيره، ومثل اتفاق عالمي بشأن عدم البدء في استعمال الأسلحة النووية وبشأن عدم استعمال تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبيّن الوضع فيما يتعلق بسرّيان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدم إحراز تقدم في وضع برنامج للعمل في مؤتمر نزع السلاح بجنيف أهمية بناء توافق في

وقبل عشرة أيام فقط، اجتمع هنا ما يقرب من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة من أجل قمة الألفية. وقد كان تجمعهم بهذا العدد الغفير أمرا فريدا كما كانت المناسبة نفسها فريدة. وينطوي إعلان الألفية الذي اعتمد آنذاك على رؤية مشتركة مؤداها أن يعمل المجتمع الدولي معا في تعاون بناء لمواجهة التحديات الجماعية، في إطار الأمم المتحدة. وكانت هذه هي الروح التي تحدث بها رئيس وزراء بلادي، كما فعل الكثيرون غيره، عن حاجة الأمم المتحدة إلى أن تعبّر بصدق عن صورة عالم القرن الحادي والعشرين، لجعله أداة فعالة تترجم رؤيتنا إلى واقع حيّ. والأمم المتحدة هي الدار التي نتشاركها جميعا. ويجب علينا أن نقويها ونجعلها ترقى إلى مستوى توقعاتنا الجماعية وتطلعاتنا المشتركة.

وتستلهم الأمم المتحدة روحها من السلم والأمن الجماعي والتنمية. ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين بقدرات فكرية وتقنية جماعية حارقة. فتلك هي أدواتنا العالمية للتغلب على ما يواجهنا من تحديات. والسلم والأمن للجميع ليسا أمرا يمكننا فحسب بل هما في متناول يدنا فعلا. والاستقرار والتنمية هما حجر الزاوية الأساسيان لصون السلم والأمن. والتهديدات التي تقع على السلم يمكن أن تنشأ، وهي تنشأ فعلا عن مصادر مختلفة. فليست أسلحة الدمار الشامل أو سباق التسلح هما الشيء الوحيد الذي يعرّض السلم للخطر، بل كذلك الفقر الذي جرّد الإنسان من إنسانيته فضلا عن الافتقار إلى التنمية.

يجب علينا أن نعمل بوصفنا دولا - أمما واثقة من نفسها وملتزمة بالعمل الجماعي والتعاون الدولي، لأنهما الوسيلتين المتاحتين لنا لتحقيق آثار أوسع مدى للسلم والتقدم. ويجب أن نعيد تأكيد مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وعلى ذلك فمن البديهي أنه يجب علينا أن ننبذ العمل من جانب

والأسلحة الخفيفة والتحكم فيه والقضاء عليه، نحتاج إلى أن نركّز باستمرار انتباهنا على مَنْ يستعملون تلك الأسلحة - وهم الإرهابيون. إن الإرهاب هو هجمة على أصول اللياقة الإنسانية وانتهاك للتعاليم الأساسية للديمقراطية والنيقوض الصارخ لما تمثله الأمم المتحدة وتجسّده. ولما كانت أهدافه الأساسية هم الأبرياء، فإنه حقا أشد انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الأساسية: فهو جريمة ضد الإنسانية. كما أنه يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، خصوصا عندما يكون الإرهابيون مسلحين وممولين ومساندين من حكومات أو من وكالات تابعة لتلك الحكومات.

وإن أهيّب بجميع الأعضاء أن يعملوا على تعزيز توافق الآراء الدولي والأنظمة القانونية الدولية ضد الإرهاب. وقد اقترحنا مشروعا لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تساند تلك المبادرة مساندة كاملة.

واسمحوا لي أن أركّز الآن بإيجاز على الأداة التي اخترناها لتحقيق برنامجنا العالمي: ألا وهي الأمم المتحدة. فليس هناك إلا أمم متحدة واحدة ولا يوجد ما يعد تكرارا لها، كما أنه لا يوجد شيء يستطيع أن يحل محلها.

إن عضوية الأمم المتحدة قد تزايدت أضعافا خلال نصف القرن الماضي وتبلغ الآن ١٨٩ عضوا. ومع ذلك لا يزال لمجلس الأمن نفس الهيكل الأساسي الذي كان قائما في العالم المستعمر في عام ١٩٤٥. والحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بكلتا فئتيه الدائمة وغير الدائمة، أمر باد للعيان. وتأثير الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن تشعر به البلدان النامية بشكل حصري تقريبا. ومع ذلك فليس لهذه البلدان إلا تأثير قليل على عملية اتخاذه لقراراته. ولدينا توافق عالمي في الآراء على أن الشكل الذي اتخذه مجلس الأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو شكل

الآراء، سواء داخل الدول أو فيما بين الدول، حول القضايا التي تمس الأمن الوطني والدولي. ونحن نعي أن هناك ١٥٥ بلدا موقعا حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونكرر الإعراب عن التزامنا المستمر بأن الهند لا تريد أن تقف في طريق بدء إنفاذ تلك المعاهدة. فقد تطوعت الهند بأن تراعي وهي ما زالت تراعي الوقف الاختياري على إجراء المزيد من تجارب التفجيرات النووية. وفي هذا بالالتزامات الأساسية الناشئة عن المعاهدة. والهند تظل كذلك مستعدة لأن تدخل في مفاوضات مجددة في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المفاوضات حول وضع معاهدة علمية لحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض إنتاج السلاح.

إن العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة الصغيرة، وصنعها وتداولها، خصوصا من الدول إلى أطراف فاعلة من غير الدول وإلى مجموعات إرهابية، وارتباطه الفعلي بالإرهاب وبالالتجار بالمخدرات، إنما هي أمور تثير قلقا بالغا للمجتمع العالمي. وإذا ما كان ذلك مشفوعا بالتعصب الديني والمغامرات العسكرية، فإنه يشكل تهديدا للمعايير العالمية للتحضر التي نجهد للالتزام بها. إن المجتمع الدولي لم يعد يطبق السماح لهؤلاء الموردين للموت ومرتكبي الفظائع والدمار أن يستمروا في إلحاق معاناة لا حد لها بالأبرياء. ونحن نتطلع إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من جميع جوانبها، الذي سيعقد في العام القادم.

إن الإرهاب هو التهديد العالمي في عصرنا. وهو بالنسبة للبعض ينزع إلى أن يحل محل الإيديولوجيا والسياسة. لقد تعرضت الهند لإرهاب ترعاه الدولة عبر حدودها في أشد مظاهره الإنسانية لأكثر من عقد من الزمان. وبينما يعمل المجتمع الدولي معا لكبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة

البلدان. ومنظمة الوحدة الأفريقية والكومنولث جديران بالثناء عليهما لما اتخذاه من خطوات في هذا الصدد.

إن التطورات التي حدثت في فيجي منذ ١٩ أيار/مايو من هذا العام قد سببت لنا قلقا عميقا. ونحن نقدر الإجراءات التي اتخذها الكومنولث بعد الإطاحة بالحكومة الديمقراطية المنتخبة انتخابا دستوريا هناك. ونحن نأمل أن تعود فوراً فيجي إلى القاعدة الدستورية الموضوعية عام ١٩٩٧، وأن تعيد سيادة القانون في أقرب فرصة بإنهاء التمييز العنصري. فذلك يحقق مصلحة فيجي ذاتها على المدى الطويل. ونأمل أن يمارس المجتمع الدولي بشكل جماعي ما له من سلطة ونفوذ لإعادة فيجي إلى طريق الديمقراطية وسيادة القانون.

ويبدو مع الأسف أن العالم قد نسي أفغانستان. فالصراع بين الأشقاء مستمر في هذا البلد بسبب ملاحقة طالبان لسراب النجاح العسكري. والصراع مستمر أيضا بسبب مساندة طالبان عسكريا وماليا من الخارج. ولا يزال هذا الصراع وإيديولوجيات طالبان المتحجرة والتي تمت إلى القرون الوسطى من الأمور التي تسبب معاناة تفوق الوصف للشعب الأفغاني. ويؤثر ذلك تأثيرا ضارا على السلم والأمن في المنطقة كلها، من غرب آسيا إلى وسطها وإلى جنوبها. والسلبيات التي تصدر عن مناطق أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان، والتي تتخذ شكل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتدفع الأسلحة، تسبب قلقا له ما يبرره في العالم كله. وينبغي أن تصغى طالبان ومن يحتضنها لمطالب العالم وأن يتخليا عن سلوك طريق الصراع. ونحن نساند التوصل إلى تسوية شاملة في أفغانستان تعيد السلم في أقرب وقت وتضمن مصالح وتطلعات جميع أقسام ذلك المجتمع.

لقد دأبنا على مناشدة الأمم المتحدة أن تزيد من توجهها إلى التنمية ومن ارتباطها بها، فهي مسؤولية أساسية.

عفا عليه الزمن، وأن هذا الشكل ينبغي أن يعبر عن المنطق الذي نادي بعضوية موسّعة. وفي قمة الألفية كان هناك أكثر من ١٥٠ دولة، على أعلى مستوى، ساندت الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن من حيث صفته التمثيلية. فإن وجود مجلس أمن بتمثيل ناقص يعوزه اتساع المدى وعمق الشعور والإدراك والتفهم للواقع الذي سيكون عليه أن يتعامل معه، أو تعوزه السلطة المعنوية في اتخاذ قراراته. وأود أنؤكد من جديد استعداد الهند للاضطلاع بمسؤوليات العضوية الدائمة.

إن الجمعية العامة هي أهم جهاز للأمم المتحدة. فهنا تجلس معا جميع الدول كأنداد، بصرف النظر عن اعتبارات القوة أو الاقتصاد أو الحجم، فتجسد بذلك المبدأ الديمقراطي للمساواة في السيادة. وهناك شعور متزايد بين الدول الأعضاء بأن أداء الجمعية العامة ودورها أمر ينبغي جعله أكثر فعالية. وبينما تؤدي الثورات التي تحدث في العصر الرقمي إلى تضيق المسافات بحيث لا تتعدى تحريك فأرة الحاسوب، مما يجمعنا في منطقة عالمية جديدة على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ، وبينما تؤدي بنا قوى العولمة إلى تزايد لا مفر منه في الترابط، فإن حلبة تعاوننا الاقتصادي وعملنا الجماعي قد توسعت بسرعة. وأصبحت كذلك أشد تعقيدا بمراحل. ولذا فعلى الجمعية العامة دور أساسي في قبول هذه المسؤولية الجديدة، بل هذا التحدي الجديد.

وحتى ونحن نسعى إلى تعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية في الأمم المتحدة، بل وبينما يؤدي انتشار زحف الديمقراطية إلى قلب الديكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية، فقد شهدنا مع الأسف بعض حالات الانتكاس كذلك. وهذه الأفعال إنما تسير في اتجاه مضاد لتيارات زماننا. وينبغي أن يقاوم المجتمع الدولي تلك الهجمات على روح عصرنا وأن يساند ويعزز بلا تعاون الاندفاعات والممارسات والمعايير الديمقراطية. وينبغي له أن يبين تضامنه مع شعوب هذه

تعيش رازحة في وهدة الفقر بدون مأوى وتعاني من الجوع والحرمان. وكثيرا ما صاحب العولمة تفاقم في حدة الفقرة والبطالة وما يجراه من تفكك اجتماعي. وهذا يشكل تحديا رئيسيا. علينا أن نحدد مفهوما للنمو والتنمية يكون محتويا لجميع عناصرهما. وعلينا أن نسعى جاهدين لرفع مستوى الناس بالمعنى الأوسع وليس فقط بتحقيق بعض أوجه التقدم القطاعي. وبينما قد تشير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبعض المؤشرات الانتقائية إلى تحقيق بعض النمو في الاقتصاد، فإن مسألة القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة وإنشاء خيارات حقيقية، يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية تقييم نجاح الجهود الإنمائية.

وفي الهند قمنا بصياغة استراتيجيات إنمائية على أساس افتراض أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تعزز صدارة الإنسان وخصوصا الإنسان الأشد فقرا. وقوى السوق والنمو ليست وحدها هي الجواب. والتدخل من أجل كفالة العدالة الاجتماعية أمر جوهري. فالتنمية القائمة على أساس مكاسب غير متساوية لن يساندها الذين لا يستفيدون منها. فتسبب هذه التنمية توترا شديدا في النسيج الاجتماعي. وأوسع مشاركة ممكنة من الناس في عملية التنمية هي خير ضمان لنجاح أي استراتيجية للنمو.

إن أماننا كثير من التحديات. والعوائق التي تعرقل النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية كثيرة. فالنزعات الحمايية في البلدان المتقدمة النمو، والافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بتمويل التنمية، والتأخير في تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، هي أمور تزيد الحالة تفاقما. إن المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية التي كفلتها أحكام منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تترجم إلى واقع فعلي. ويجدر بالبلدان المتقدمة النمو ألا تسعى إلى تقييد إمكانيات وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، وحرية انتقال الأشخاص الطبيعيين

ونحن نرحب ونؤيد إعلان الأمين العام في الأسبوع الماضي أمام الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائل بأن العجز في التنمية إنما يعرض للخطر جميع الأهداف الأخرى للأمم المتحدة. وكفي نتصدى على نحو مفيد لأسباب الفقر الجذرية نحتاج إلى التزامات دولية متينة وثابتة لإعادة تنظيم وتشكيل العلاقات الدولية، مما يؤدي إلى توفير فرص عادلة للبلدان النامية لكسب موارد لها. وهذا النداء أصبح أشد صلة بالواقع في عالم اليوم الذي يسير نحو تحقيق تكامله بخطى سريعة.

إن البلدان النامية وشعوبها لا يمكن أن تزدهر على حمية من النصائح والنوايا الطيبة وحدها. ولذا نأمل في أن يقوم المؤتمر القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية، بإقرار مبادرات ملموسة لتعبئة الموارد الخارجية اللازمة للتنمية، والناشئة عن التجارة أو عن التدفقات الميسرة، وأن يعامل هذا الهدف بوصفه هدفا عالميا مشتركا. وفي هذا السياق يكون من المفيد بيان الفرق الذي سيتحقق إذا ما كان هناك تقييد عالمي بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه والبالغ ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، في إطار فترة زمنية محددة.

وليس لهذا الأمر أهمية في أي مكان أكثر من أهميته في القارة الأفريقية. فالجهود الأفريقية تحتاج إلى مساندة وافية من المجتمع الدولي. ونعتقد أن المسائل المتعلقة بتنمية البلدان الأفريقية ينبغي أن تظل في مكان الصدارة من عمل الجمعية العامة.

إن عملية العولمة، مع القفزات الثورية في مجال الاتصالات والتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات مع تزايد حراك رأس المال والتجارة والتكنولوجيات، قد أنتجت إمكانيات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك فإن منافع العولمة لم تنفذ إلى القطاعات الواسعة التي

الأهداف التي ينبغي أن نرسمها لأنفسنا في فجر هذا القرن الجديد. وليس التحدي أمرا أقل من التسليم العالمي الجماعي المستنير بذلك كله.

إن الجمعية العامة تواجه مرة أخرى جدول أعمال مثقل بالبنود والتحديات على الطريق الطويل الممتد أمامنا. فلنتمن لأنفسنا النجاح في مساعينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كليمنت روهي وزير خارجية جمهورية غيانا.

السيد روهي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): لا يزال حاضرا في أذهاننا النداء القوي الذي وجهه قادة العالم، في اجتماعهم التاريخي عشية انعقاد هذه الجمعية العامة الخامسة والخمسين، من أجل إعادة التزام عالمي بتعددية الأطراف وبمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وقد كان إعلانهم في نهاية القمة إجماعيا لا لبس فيه. فمستقبل البشرية وديعة بين يدي هذه المنظمة، ورهن بقدرتها على إقامة نظام عالمي جديد للنهوض بالسلم والتنمية. والنتيجة التي تمخضت عنها القمة يجب أن تتأثر بها الجمعية العامة إذا أريد لها أن تنجز هذا التفويض العاجل.

وإني واثق أن عملنا سوف تسهله الإدارة الماهرة لرئيسنا، فهو قادم إلينا من فنلندا، البلد الذي شكله التاريخ على سندان القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التحمل، ومما لا شك فيه أنه يجلب معه روحا لحمته توحى القصد وسداها سرعة الأداء لتخيم على مداولاتنا. وإذ تهنت غيانا على انتخابه فهي تتعهد بأن تكون مستعدة للتعاون معه كي تحقق هذه الجمعية العامة نجاحا كبيرا.

ويعرب وفدي أيضا عن تقديره وامتنانه لسعادة السيد ثيو - بن غوريراب، على توجيهه المقتدر لشؤون الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

خصوصا في وقت يطلب فيه من البلدان النامية أن تفتح أبواب اقتصاداتها وأن تتنافس في الحلبة الاقتصادية الدولية.

وهناك تحد آخر يتعلق بالتوفيق بين احتياجات النمو الاقتصادي والصناعي والحاجة إلى صون البيئة وحمايتها. فوجود بيئة مأمونة وصحية لشعوبنا هو أمر حتمي. وفي الوقت نفسه لا يمكن التضحية بكل عمليات التنمية على مذبح الحفاظ على البيئة بشكل مطلق. إن استدامة استراتيجية النمو وصون البيئة لا يمكن ولا ينبغي أن يعنيا الإبقاء على الفقر.

لقد قامت البلدان النامية بعمل محمود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، في سياق بيئة عالمية صعبة بدرجة غير عادية. والموارد التي وعدت بها البلدان المتقدمة النمو لم تظهر على أرض الواقع. ونقل التكنولوجيات بشروط تفضيلية وميسرة لم يحدث. والواقع أن هناك عراقيل توضع في وجه نقل التكنولوجيا حتى بالشروط التجارية. والدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن تركز على إيجاد حلول في معالجة مسألة الالتزامات غير المنفذة، وعلى توفير فرص التحقيق الفعلي والمحتوى التنفيذي للإعلان القائل بأن "القضاء على الفقر هو الأولوية المقدمة على ما سواها في البلدان النامية".

إن الأطفال والقضايا المتعلقة بهم أمر له أولوية. ونأمل أن تركز الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في العام القادم على تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل.

إن النهوض بالروح الديمقراطية والتغلب على التحديات التي تواجهها، والنمو في ظل الإنصاف والتنمية الاقتصادية المصحوبة بالعدالة الاجتماعية، وإنشاء عالم يندثر منه الجور والحرمان ليحل محلها الإنجاز والرفاه للجميع - وتلك هي الجائزة التي نسعى إلى الفوز بها - هي من ضمن

نطاق الخيارات السياسية التي تستطيع أن تمارسها. وعلى الرغم من أن كثيرا من تلك البلدان قد اتخذت إصلاحات قائمة على أساس قوى السوق واعتنقت نظام الحكم الديمقراطي، إلا أنها لم تحرز إلا نجاحا محدودا لتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لشعبها.

إن جهودها للقيام بإصلاحات هامة و لرفع مستواها بوسائلها الذاتية إنما لقيت جزاء يتمثل في نكران ما هي في شديد الحاجة إليه من مساعدة لاستدامة ما تحقق من تقدم. فالبيئة الدولية المناوئة التي تجد أنفسها فيها لا تحبط فقط تميمتها الاقتصادية والاجتماعية بل تجعل أيضا تعزيز العملية الديمقراطية فيها أمرا صعبا للغاية.

وبالتالي فإنه بينما كانت العولمة ذات منفعة للاقتصادات القوية، فقد أضعفت كثيرا من البلدان النامية وأجبرتها على البقاء في مؤخرة قافلة التنمية. وفي أحوال كثيرة أعقب ذلك تمزق شديد للأوصال الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى تفاقم جوانب الضعف الخاصة للاقتصادات الصغيرة، التي يعتمد الكثير منها على محصول زراعي وحيد تعيش عليه شعوبها. وعندما يقول المدافعون عن تحرير الاقتصاد إن السوق توفر "حلبة للمنافسة المتكافئة" فإنهم ينسون بطريقة مريحة ولا يدركون أن الأطراف المتنافسة ليست لهم قدرات متساوية وأن قواعد المنافسة هي قواعد ملوية لصالح الأقوياء. ويكاد الضعيف لا يستطيع أن ينافس، وينتهي الأمر إلى تهميشه. والواقع أن هذه العملية حصيلتها النهائية الصفر، حيث الراجحون والخاسرون معروفون مقدما.

إن معظم البلدان النامية لا تزال تقعدها بنى أساسية ضعيفة كالطرق والاتصالات وغير ذلك من المتطلبات المادية، وعدم كفاية اليد العاملة الماهرة للاستفادة من فرص السوق. وبالإضافة إلى ذلك عليها أن تواجه ليس فقط

ويستحق الأمين العام كوفي عنان كذلك امتناننا إذ يواصل إدارة أعمال هذه المنظمة بثبات واقتدار. والتقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة "نحن الشعوب - دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" إنما يتصدى باستفاضة للتحديات الهامة الكثيرة التي يحملها المستقبل لنا في طياته. فهو تقرير جدير تماما بأن ندرسه لنرى ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الجمعية العامة لتعزيز السلم والتنمية العالميين من خلال تقوية هذه المنظمة.

وهناك، كما يدل على ذلك التقرير، توتر شديد الآن في إدارة دفة الاقتصاد العالمي. وبينما كان هناك تسليم عام بأن الأسواق توفر فرصا للنمو والتنمية، إلا أن هناك حذرا باقيا ضد الاعتماد المفرط على الأسواق. وكما اكتشف العديد من البلدان النامية كثيرا ما يكون السوق أعمى لا يرى ظروفهم واحتياجاتهم الخاصة. وقد أثارت شواغلهم أسئلة هامة حول عدالة النظام التجاري، أدت إلى كثير من احتجاج الجماهير، كما أعرب عن ذلك بطريقة رنانة في سياتل وفي كل مدينة تقريبا حاولت فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أن تعقد اجتماعات فيها.

والرسالة المنبثقة عن ذلك واضحة: وهي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يجد توافقا في الآراء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد طريقة أكثر ديمقراطية في إدارة دفة الشؤون الدولية حتى تستطيع البلدان النامية أن يكون لها دور أكبر في تشكيل مستقبلها الذاتي.

إن الفجوة بين أغنى البلدان وأشدّها فقرا قد اتسعت خلال السنوات القليلة الماضية إلى حد بلغ من الهول ما يستوجب اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة لتفادي حدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية كبدي، توجد ندرة في الموارد المالية والبشرية تضيق بشدة

الأولى عن تنميتها الذاتية. وهي تطلب فقط المساعدة على إيجاد البيئة الداخلية التي من شأنها أن تمكنها من المشاركة العادلة في الاقتصاد العالمي.

وقد يكون من التدابير المسعفة إدراج فترات الانتقال في النماذج الاقتصادية الجارية وتقرير مساعدة مستهدفة للاقتصادات الصغيرة. وقد يكون من التدابير الأخرى المفيدة تخفيف الديون بقدر محسوس، بل إلغاء الديون إذا لزم الأمر، إلى جانب إسداء المساعدة الإنمائية لتعزيز القدرة الإنتاجية العامة للبلدان النامية.

ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد على النهوض بالتكامل الإقليمي، وكذلك بالتعاون بين بلدان الجنوب، مما يسمح للبلدان النامية بأن تنتفع بالكثير من أوجه التكامل التي تملكها. ومما لا غنى عنه كذلك توفير موارد جديدة وإضافية من خلال إنشاء صندوق عالمي للتنمية من شأنه أن يساعد على سد الفجوة بين العالمين النامي والمتقدم النمو. ويقتضي الأمر وضع برنامج موجه نحو العمل الفعلي، يشابه إلى حد ما خطة مارشال عقب الحرب العالمي الثانية، لإحراز تقدم ملموس.

إن السياسات التي تستهدف مجرد إيجاد شبكات أمان اجتماعية غير مستدامة يصعب أن تكون حلاً دائماً. والأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية والمتوطنة في البلدان النامية، والتي تؤدي في خاتمة المطاف إلى زعزعة الاستقرار العالمي، يجب التصدي لها. وسعياً إلى هذه الغاية لا بد من أن نجد طريقة لتوجيه العون والاستثمار إلى بناء رأس المال، البشري والمادي على حد سواء. ولا يمكن أن نتحدث حديثاً جاداً عن إلغاء فارق التكنولوجيا الرقمية في بيئة تناضل فيها كثير من الحكومات لسد حتى أشد الحاجات ضرورة لسكانها وحيث لا تكون البنية الأساسية المتدهورة سندا "لثورة في الاتصالات".

تكاليف الإنتاج العالية بل تواجه كذلك أسعاراً منخفضة وعدم كفاية فرص وصولها إلى الأسواق. وقد أدى تحرير التجارة كذلك إلى نمو سريع في واردات البلدان النامية، بينما تظل صادراتها تخرج أقدامها ببطء وتتسع فجوات العجز في تجارتها. وفي هذه العملية تفقد الحكومات كثيراً من إيراداتها من الرسوم والضرائب التي تحتاج إليها بشدة والتي كانت حتى الآن تمثل إسهاماً محسوساً في الميزانية الوطنية.

وفي الوقت نفسه هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوى لها منذ اتخذت الأمم المتحدة في ١٩٧٠ هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. فهناك أربعة بلدان فقط - الدانمرك، السويد، النرويج، هولندا - قد وصلت إلى ذلك المستوى المطلوب. وفي المتوسط لا تسهم البلدان المتقدمة النمو إلا بأقل من ثلث هذا الرقم المستهدف، بينما لا تسهم أغنى البلدان إلا بقدر أقل من ذلك. ويبدو أن المساعدة يراها البعض الآن أمراً فيه تبذير وإهدار للموارد، وهي نظرة قد تساعد على تفسير ذلك التناقض السريع. ومع ذلك فبالنسبة لكثير من البلدان النامية الفقيرة لا غنى عن تلك المساعدة إذا كان لها أن تحسن أداءها الاقتصادي. ومما يزيد الطين بلة أنها تجرد من الصعب عليها، دون أن تكون لديها القاعدة اللازمة من التكنولوجيا والموارد البشرية، أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يترادف تركيزه في عدد قليل من الاقتصادات البازغة.

وعلى ذلك فإن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي وراسمو السياسة في الألفية الجديدة هو تصحيح ذلك الغبن في الاقتصاد العالمي على نحو شامل ومستدام. مما يكفل للبلدان النامية، ولا سيما للاقتصادات الصغرى، اندراجها السلسل في الاقتصاد العالمي الآخذ في التحول إلى العولمة. إن البلدان النامية لا تستجدي صدقة وإنما تطلب فقط فرصة لتنمية إمكاناتها ولتتبع مكامها الشرعي في المجتمع الدولي. وهي تسلم كما قالت بالفعل، بأنه لا بد لها أن تتولى المسؤولية

مجلس الأمن، ينبغي لها - بل يجب عليها في الواقع - ألا تسمح بمثل هذه الأفعال. فجميع التفاعلات ينبغي حلها بالوسائل السلمية.

وفي حين أن الكثير من المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره ستساعد دونما شك على احتواء التهديدات للسلم والتنمية في القرن الحادي والعشرين، إلا أننا أقرب إلى التوجس من أنها لن تكون كافية للوفاء بمتطلباتنا إذا ما أنجزت بطريقة متجزئة دون إطار يشملها ويجمعها. وهذا هو السبب الذي من أجله سعت غيانا إلى إدراج بند بشأن إقامة نظام إنساني عالمي جديد في جدول أعمال هذا العام. إن الوقت لا يسمح لي بإعطاء تفاصيل هذه المبادرة. بيد أنه، في سبيل جعل هذا المفهوم أقرب إلى الإدراك الكامل، ولكفالة التأييد الواسع له طلبت أن ترفق بالنسخ من بياني التي ستوزع مذكرة إيضاحية تبين الخطوط العريضة للهدف من اقتراحنا. وسنقوم أيضا في القريب العاجل بإتاحة وثيقة أوسع نطاقا، يمكن أن تكون أساسا للمناقشة في الجلسات العامة. ونحن نأمل أن يتمخض النظر في هذه المبادرة عن صدور قرار يعرب عن عزم المجتمع الدولي على إيجاد توافق في الآراء حول طريقة السير إلى الأمام لكفالة السلم والتنمية العالميين.

إن الوقت الآن مناسب، فيما أعتقد، كي نستجمع إرادتنا السياسية الجماعية لتصميم استراتيجية مشتركة وقوية لإدارة شؤون البرنامج العالمي للقرن الحادي والعشرين. فإذا لم نأبه لهذا المقتضى القاهر، سنظل نحترق في البحر ولا نجني غير تبديد الأحلام واليأس. إن جمعية الألفية هذه توفر لنا فرصة فريدة لنحدد شروط وظروف شراكة عالمية جديدة. فلنتجنب تبديدها في نقاش لا طائل تحته، بل لنستفد من تلك الفرصة لإعطاء أمل جديد لشعوبنا في تحقيق مستقبل أفضل.

وفي هذا السياق لاحظنا مبادرة الأمين العام الرامية إلى إيجاد حلف عالمي بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مسعى يرمي إلى تعزيز جهد التنمية إلى أقصى حد. ومثل هذا التحالف الاستراتيجي يمكن فعلا أن يعزز التعاون في طائفة واسعة من القضايا العالمية، بما فيها العون والتجارة والاستثمار، وحماية البيئة، مع الوفاء في الوقت نفسه بالحاجات العاجلة في مجال التعليم والصحة والإسكان. ولكن كي ينجح هذا الحلف فيجب أن يقوم على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، من خلال تعريف واضح لأدوار كل من الشركاء. ولا بد من وجود أهداف وبرامج مشتركة، وكذلك وجود تعريف واضح لأدوار كل شريك.

وأخيرا فإن المجتمع الدولي وبصفة أخص الشمال المتقدم النمو، لا بد له من الاعتراف بالعروة الوثقى التي تربط بين التحرر من العوز والتحرر من الخوف - وبين التنمية والسلام والاستقرار. وعلى الصعيد الوطني نعرف أنه لا بد من ممارسة الحكم السليم لكفالة حماية السكان من جميع أشكال القهر وللسماح لهم بالتمتع بحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف. وفي مقابل ذلك، على الصعيد الدولي، لا بد من احترام مبادئ الميثاق وكذلك القوانين التي قبلناها نحن كأمم متحضرة، كي توفر بيئة تؤدي إلى التنمية.

ويلاحظ الأمين العام في الفصل رابعا من تقريره أن:

”العولمة الاقتصادية قضت إلى حد بعيد على فوائد اكتساب الأراضي، في حين أدى الدمار الذي تنسب فيه الحرب الحديثة إلى زيادة تكاليفه“ (A/54/2000، الفقرة 192).

وهذا الدرس ينبغي أن تتعلمه الدول التي، على الرغم من التزامها المعلن بالميثاق، كثيرا ما تعتمد إلى أشكال مختلفة من القسر في العلاقات الدولية. إن الأمم المتحدة، وبنوع أخص

الآليات التي ينسق عبرها المجتمع الدولي تنفيذ خططه، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين والتنمية الشاملة ورفاهية الإنسانية جمعاء.

ويأتي على رأس هذه الأجهزة مجلس الأمن الذي ظلت جميع الدول الأعضاء تدعو لإصلاحه بتوسيع عضويته، في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ليصبح أكثر تمثيلاً للعضوية الحالية للأمم المتحدة، وإصلاح أساليب عمله واتخاذ القرار فيه ليصبح أكثر ديمقراطية وشفافية.

إننا نتفق مع رؤى الأمين العام في تقريره للقمة الألفية، بأن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم يتمثل في كفاءة تحويل العولمة إلى قوة إيجابية يستفيد منها كافة سكان العالم. إن الإنجازات الكبرى التي تحققت في مجالات العلوم والتقنية إنما تمثل مكسباً للإنسانية جمعاء. وعلى المجتمع الدولي اتخاذ الضمانات الكافية حتى لا تصبح هذه الإنجازات أدوات لاحتكار المعرفة والتسلط الثقافي والفكري أو وسيلة للضغوط السياسية والاقتصادية ولتوسيع الفجوة القائمة في مجالات التنمية بين دول الشمال والجنوب. ومع ترحيبنا واعترافنا بحماية الملكية الفكرية للاختراعات العلمية والتقنية، فإننا ندعو شركاءنا في التنمية إلى توجيه هذه الثروة الكبرى لخدمة الأهداف الإنسانية ولأغراض التنمية البشرية، وتمكين الدول النامية من الاستفادة العادلة منها في القضاء على مشاكلها المزمنة في مجالات الإنتاجية والغذاء والصحة والتعليم والبيئة.

إن الحق في التنمية يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان. ولضمان ذلك لا بد من إقامة نظام اقتصادي دولي عادل وديمقراطي، يتيح شروطاً أفضل للتبادل التجاري بين الدول الغنية والفقيرة، ويزيد حجم المعونات الرسمية للدول الفقيرة، ويزيح عبء المديونية الخارجية عن كاهل هذه الدول. إن هذا هو السبيل الوحيد لتمكين الدول النامية من

الرئيس بالنيابة: أعطي الآن الكلمة لمعالي السيد مصطفى عثمان اسماعيل، وزير العلاقات الخارجية للسودان.

السيد اسماعيل (السودان): يسعدني في مستهل خطابي هذا أن أنقل للسيد هاري هولكيري، بالنيابة عن وفد بلادي، تهانينا الحارة على انتخابه رئيساً لهذه الدورة. وأؤكد ثقنا بأنه لما عرف عنه من خبرة ومقدرة دبلوماسية رفيعة، فإنه سيقود أعمال هذه الدورة إلى النجاح والتوفيق.

وأود أن أعرب كذلك عن تقديرنا وإعجابنا بالدور الكبير الذي اضطلع به سلفه، السيد ثيو - بن غورييراب، وزير خارجية ناميبيا الشقيقة، إبان ترؤسه للدورة السابقة، وكذلك لمشاطرته قيادة قمة الألفية.

وأرجو أن أشيد في هذا الصدد بالأمين العام السيد كوفي عنان لما قام به من جهد كبير في التحضير لقمة الألفية وأعمال هذه الدورة.

ويسعدني أن أرحب باسم وفد بلادي بدولة توفالو عضواً جديداً في منظمنا الدولية.

خلال الأسبوع الماضي أجازت القمة الألفية إعلاناً تاريخياً حدد كيفية مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. واليوم أقول إنه يتوجب علينا أن نركز في الجمعية الألفية ولجانها المختلفة، على ضرورة ترجمة تلك الرؤى لمقررات تفضي إلى استتباب الأمن والسلم الدوليين، ونزع سلاح الدمار الشامل، وإيجاد حلول للمشاكل البيئية، ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، ومنع التزاع قبل اندلاعها، وحل مشاكل الفقر والتخلف - التخلف الاقتصادي والاجتماعي. فإذا ما نجحنا في ذلك فوقيتها نستطيع القول بأننا ساهمنا في تهيئة الظروف لتحديد الأمن الإنساني، وحررنا الإنسان من الخوف والعوز والفاقة.

ومن جانب آخر نرى أن تولى الجمعية الألفية اهتماماً مماثلاً لإصلاح أجهزة المنظمة الدولية، باعتبارها

المكتسبات وإيلاء شؤون المرأة والطفل الاهتمام الكامل من جانب قيادته.

إننا ننظر باهتمام بالغ للتقرير A/55/305، الذي أعده مجموعة الخبراء برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي حول عمليات حفظ السلام، وذلك لأهميته وما تضمنه من أفكار ومقترحات جديدة في مجال احتواء وحل النزاعات وعمليات حفظ السلام. وسنعمل من جانبنا على دراسة هذا التقرير دراسة وافية والمشاركة في مناقشته عند عرضه على الجمعية العامة. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة تحديد أولويات واضحة لعمليات حفظ السلام وضمنان موافقة الدولة المعنية التي ستنفذ العملية في أراضيها وتوفير الموارد اللازمة للعملية، وذلك من أجل ضمان نجاحها وإزالة المخاطر العديدة التي تعرضت لها بعد هذه العمليات في مناطق مختلفة خلال العقد الماضي.

إن وفد بلادي يعبر عن بالغ القلق تجاه تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، ويؤكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة سيادته على أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتمكين الجمهورية العربية السورية من استعادة سيادتها على كامل أراضي هضبة الجولان. إن عدم إنفاذ قرارات الشرعية الدولية تجاه قضية الشرق الأوسط يجعل الاستقرار في هذه المنطقة الهامة أملا بعيد المنال، كما يود السودان في هذا الإطار أن يشيد بطولة وصمود الشعب اللبناني لتحرير أرضه المحتلة.

إن الدعوة لإصلاح نظام العقوبات الدولية أصبحت تلقى يوما بعد يوم اهتماما كبيرا داخل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، لأن آثارها السالبة أدت إلى إحداث أضرار كبيرة على شعوب الدول المفروضة عليها، وخاصة

الاستفادة من المزايا والفرص التي توفرها العولمة، وثورة المعلومات التي تنتظم عالم اليوم، والتي ما زالت فوائدها ومزاياها حكرا لأقلية صغيرة من سكان كوكبنا.

وفي هذا الصدد فإن السودان يعول كثيرا على مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية والمؤتمر الثالث للدول الأقل نموا، المقرر عقدهما خلال العام القادم، ونأمل أن تحظى نتائج هذه المؤتمرات بالمتابعة الدقيقة من قبل منظمة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة لضمان تنفيذها بشكل فاعل.

لقد عقدت الجمعية العامة خلال هذا العام دورتين استثنائيتين لمتابعة نتائج مؤتمر بيجين للمرأة وكوبنهاغن للتنمية الاجتماعية. وبالرغم من الإنجازات التي حققتها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في تنفيذ الالتزامات الواردة في وثيقتي بيجين وكوبنهاغن، إلا أن الغالب الأعم من هذه الالتزامات لم يتحقق، نتيجة لأسباب عديدة لعل أهمها الفشل في الوفاء بالالتزامات المالية المتفق عليها دوليا، علاوة على ازدياد عبء الديون وخدمتها على الدول النامية والأقل نموا. وإننا ننادي من هذا المنبر بضرورة دعم جهود الدول النامية للقضاء على الفقر الذي تتزايد نسبته يوما إثر يوم، ودفع جهودها للقضاء على الأمراض المستوطنة مثل الملاريا وداء الإيدز وبشكل خاص في أفريقيا.

إن السودان يتطلع للمشاركة بفعالية في المؤتمر العالمي المعني بالعنصرية والذي سيعقد العام القادم بجنوب أفريقيا، وتولي بلادي أهمية بالغة لهذا المؤتمر الهام الذي يناقش قضايا تمس ضمير الإنسانية، وتتطلب معالجة جذرية عاجلة. كما تتطلع بلادي للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمراجعة نتائج قمة الطفل، انطلاقا من الاهتمام الخاص الذي يولييه السودان لقضايا المرأة والطفل، وقد توجت المكتسبات التي أحرزتها المرأة السودانية بإنشاء السيد رئيس الجمهورية مستشاريه لشؤون المرأة والطفل بهدف تعزيز تلك

المتحدة والأسرة الدولية إلى دعم جهود إعادة الأمن والاستقرار للصومال تحت قيادته المنتخبة.

مع تفهمنا للاهتمام الذي يساور الأسرة الدولية تجاه استمرار النزاع في جنوب السودان، إلا أننا في ذات الوقت نذكر بأن السودان يقود حرباً فرضها التمرد على وحدة ترابه الوطني وسلامة مواطنيه. كما نذكر بأن تجربة السودان في التعامل مع الأبعاد الإنسانية التي أفردها الحرب تظل إنجازاً فريداً وغير مسبوق، نظراً لأن حكومة السودان هي التي بادرت بدعوة الأمم المتحدة للاضطلاع بمهمة تنسيق المساعدات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي لصالح المدنيين المتضررين من ذلك النزاع.

لقد مرت الآن أكثر من عشر سنوات على العمل بالاتفاقية التي تنسق جهود الإغاثة الإنسانية فيما يطلق عليه اسم عملية شريان الحياة في السودان. وكان لا بد من مراجعة مساور العملية في ضوء التجاوزات المتكررة من قبل حركة التمرد وبعض المنظمات المشاركة في العملية.

ويسعدني في هذا السياق أن أتوجه بالتقدير والثناء للسيد كوفي عنان، الأمين العام، ولمبعوثه الشخصي السفير توم فرالسن والعاملين في إدارة الشؤون الإنسانية، على ما أبدوه من تفهم كبير لمطالب الحكومة الهادفة لتأكيد الحياد والشفافية، وتحديد مسؤوليات الأطراف الموقعة على الاتفاقية، والعدالة في توزيع المساعدات الإنسانية بين المواطنين المتأثرين بالنزاع على الجانبين. وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة بتوفير الحماية والسلامة اللازمين لكافة العاملين في وكالات الإغاثة وفقاً للأسس والضوابط المتفق عليها.

إن من حق هذه الجمعية الموقرة أن تطلع على حقائق الموقف الإنساني في منطقة بحر الغزال في جنوب السودان، حيث عمدت حركة التمرد في الأشهر الأخيرة إلى خرق

الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين. إن هذه الآثار السلبية تتجلى اليوم في أبشع وأفظع صورها فيما يعانيه الشعب العراقي الشقيق من جراء الحصار والعقوبات المفروضة عليه. ولذلك فإن السودان يضم صوته إلى الجهود المبذولة لرفع هذه العقوبات. كما يؤكد على أهمية المحافظة على وحدة وسلامة أراضي العراق وعلى رفضه لأي إجراءات ضد العراق خارج نطاق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وفي ذات الإطار يؤكد السودان على أهمية احترام سيادة واستقلال دولة الكويت الشقيقة، ويدعو إلى إيجاد حل عاجل وعادل لقضية الأسرى الكويتيين وغير الكويتيين، بالاتفاق والتفاهم بين الأطراف ذات الصلة.

إننا نرى أن الوقت قد حان لإلغاء العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الشقيقة، بعد أن أوفت بكل التزاماتها تجاه حادثة لوكربي.

إننا نسجل ارتياحنا للتطورات الإيجابية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة الأخيرة والمتمثلة في التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الجارتين الشقيقتين، إريتريا وإثيوبيا، والتي نأمل أن تتوج باتفاق نهائي لتسوية النزاع بين الطرفين. وأرجو أن أحيي باسم السودان الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لحل هذا النزاع.

كما نشير إلى النجاح الكبير الذي أسفرت عنه جهود جيبوتي، ورئيسها فخامة الرئيس اسماعيل عمر جالي لتحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الأمن والاستقرار للصومال الشقيق. وقد شارك السودان، ممثلاً في الرئيس عمر حسن أحمد البشير في احتفالات تنصيب السيد عبد القاسم صلاح حسن رئيساً لجمهورية الصومال. ونحن ندعو الأمم

بهدف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين ولتهيئة الأجواء وبناء الثقة كأساس لإنجاح جهود الحل السلمي. ثانياً، الدخول في مفاوضات مباشرة وفق المبادرات المطروحة، وهي مبادرة "الإيجاد" التي تتم في إطارها المفاوضات بين الحكومة وحركة التمرد، والمبادرة المصرية الليبية المشتركة والتي تهدف لإيجاد حل شامل لقضايا السودان تشارك فيه الحكومة وحركة التمرد والمعارضة داخل وخارج السودان. ثالثاً، الوصول إلى حل سلمي، يركز على سلام شامل يؤسس لتوزيع عادل للسلطة والثروة، وتقوم فيه الحقوق والواجبات على أساس المواطنة ويتم فيه الالتزام الكامل بمعايير حقوق الإنسان والديمقراطية.

إلى جانب الجهود المبذولة لحل النزاع المسلح في جنوب البلاد، تواصلت مساعي الحكومة في مجال الوفاق والمصالحة الوطنية حيث استمرت اتصالاتنا مع فئات المعارضة المختلفة، مباشرة وعبر بعض الجهات الشقيقة والصديقة. وتم الاتفاق على عقد مؤتمر وطني جامع تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية في السودان لمناقشة قضايا الوحدة والحريات والديمقراطية ونظام الحكم في السودان، والخروج بميثاق أو اتفاق وطني يكون إطاراً للممارسة السياسية القائمة على الحرية والتعددية والتبادل السلمي للسلطة. وقد بادرت الحكومة باقتراح عقد لقاء تحضيرى لهذا المؤتمر بالخرطوم. وتم تشكيل لجنة قومية تحضر حالياً لعقد اللقاء على أن يعقب ذلك لقاء تمهيدي آخر في القاهرة يتم فيه تحديد أجندة ومواعيد ومكان عقد المؤتمر الوطني الشامل. ويسرني أن أشير هنا إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها كل من جمهورية مصر العربية الشقيقة والجماهيرية العربية الليبية الشقيقة من خلال المبادرة المشتركة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي الوقت الذي تستمر فيه جهود السلام والوفاق تواصل الحكومة اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة

وقف إطلاق النار الجزئي الذي قبلت به من قبل، مما تسبب في خلق تعقيدات ومشاكل أمنية أعاققت إيصال الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المتضررين في تلك المنطقة. ومن هذا المنبر نناشد هذا الجمع الكريم لممارسة كافة الضغوط على حركة التمرد، خاصة تلك الدول التي تأويها، وحملها على الامتناع عن استخدام مواقع تجمعات المدنيين، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، كدروع بشرية، وإلزامها بالوفاء بتعهداتها بوقف إطلاق النار ووقف العمليات العسكرية، ضماناً لتسهيل عمليات الإغاثة من غير إعاقة أو عرقلة، وتفادياً لتكرار المأساة الإنسانية التي شهدتها منطقة بحر الغزال في الربع الأول من عام ١٩٩٨.

لقد تواصلت جهود حكومة السودان لإيجاد حل نهائي وعادل للنزاع، بالتعامل الجدي مع مفاوضات السلام تحت مظلة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية "الإيجاد" برئاسة الرئيس الكيني دانيال أراب موي. كما تجاوبت الحكومة مع كل المبادرات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق السلام. وبالرغم من ذلك، فإن جهود السلام ما زالت تراوح مكانها بسبب تعنت حركة التمرد وعدم جديتها ونكوصها المرة تلو الأخرى عن التعهدات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في موقف الحركة من قضية وقف إطلاق النار الجزئي، علاوة على رفضها المطلق للتجاوب مع دعوة الحكومة لتحقيق وقف شامل ودائم لإطلاق النار، حيث درجت على تكرار حرق وقف إطلاق النار، وهي الدعوة التي حظيت بدعم وتأييد واسع من الأسرة الدولية، ممثلة في منبر شركاء "الإيجاد" والعديد من الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية.

لقد أكد السيد الرئيس عمر حسن أحمد البشير في خطابه أمام القمة الأفريقية موقف حكومة السودان الداعي لإيجاد حل سياسي عادل للنزاع في جنوب السودان يقوم على الأسس التالية: أولاً، وقف فوري وشامل لإطلاق النار

ولا شك أنكم تذكرون أن السودان، منذ الوهلة الأولى لوقوع ذلك العدوان، ظل يطالب مجلس الأمن بإرسال لجنة لتقصي الحقائق للتأكد من الادعاءات الأمريكية حول طبيعة المصنع ومصادر تمويله. ورغم أن العالم كله والكثير من أجهزة الإعلام داخل الولايات المتحدة نفسها قد عبر عن قناعته بخطأ الادعاءات الأمريكية بشأن مصنع الشفاء، إلا أن الإدارة الأمريكية ما زالت تكابر وتعااند الحقائق وترفض الرضوخ للمنطق، وترسي بذلك سابقة فريدة في الإصرار على الخطأ الذي كانت نتيجته حرمان أبناء السودان، خاصة الأطفال والفقراء، من مصدر ظل يوفر لهم احتياجاتهم من الدواء بسعر زهيد يقل عن نصف السعر العالمي.

إننا، إيماناً بالحكمة التي تقول ما ضاع حق وراءه مطالب، سنظل نحث الضمير العالمي والأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن، وهذه الجمعية الموقرة، على إيفاد بعثة لتقصي الحقائق حول الادعاءات الأمريكية، ونثق أن مطالبنا العادلة تجد التأيد ومساندة كل الدول المحبة للسلام والتمسكة بالمبادئ السامية. ونرجو ونكرر الرجاء للإدارة الأمريكية بأن لا تستخدم وضعها في مجلس الأمن وترفض إرسال لجنة لتقصي الحقائق لتبيان الحقيقة للمجتمع الدولي حول هذا العدوان الآثم على مرفق صحي شهد له العالم كله عبر قطاعاته ومؤسساته المختلفة.

إن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية تمثل أحد الأهداف الكبرى للأمم المتحدة. وهو هدف يؤمن السودان به ويسعى لتحقيقه ويمثل له في حركة علاقاته الخارجية على جميع الأصعدة. وانطلاقاً من هذا المبدأ وتحقيقاً له التزم السودان دائماً بإعلاء مكانة القانون الدولي كوسيلة أساسية ورئيسية للتسوية السلمية للنزاعات وبسط الأمن والسلم الدوليين.

لإقامة نظام ديمقراطي وتأمين الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التعبير والتنظيم. وتجري حالياً التحضيرات لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل نهاية هذا العام. وقد أعلنت الحكومة عن ترحيبها بمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في مراقبة الانتخابات والتأكد من نزاهتها.

وعلى الصعيد الاقتصادي تواصل حكومة السودان تنفيذ برامج إصلاح وتحريك الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويسرني أن أنقل إليكم في هذا الإطار أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد قرر في اجتماعه الأخير بواشنطن في شهر آب/أغسطس الماضي استئناف التعاون الكامل مع السودان. كما تمكن السودان من تطبيع علاقاته مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية. ونأمل أن ينعكس ذلك إيجاباً على انسياب المساعدات والقروض الخارجية والاستفادة من مبادرات معالجة الديون الخارجية للدول الفقيرة. وفي ذات الوقت بدأنا التحضير لاستراتيجية السودان الإنمائية في العقد القادم. والتي تركز بصفة خاصة على محاربة الفقر والاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية والتنمية الريفية. مستفيدين في ذلك من عائدات استثمار البترول السوداني والتي أعلنت الحكومة أكثر من مرة التزامها بتخصيصها بالكامل لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد مضى أكثر من عامين على العدوان الأمريكي المسلح على مصنع الشفاء للأدوية في السودان الذي نتج عنه تدمير هذه المنشأة الصحية الهامة، التي كانت تنتج ما يربو على نصف احتياجات السودان من العقاقير الطبية الأساسية والمنقذة للحياة. وما زالت أطلال هذا المصنع وما ألحقه القصف الصاروخي الأمريكي تقف شاهدة على ما يمكن أن ينجم عن الاستعمال الأخرق واللامسؤول للقوة من قبل دولة عظمى تدعي الريادة في حماية الأمن والسلم الدوليين والمحافظة على مبادئ القانون الدولي.

السيد أدادا (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي أن أبدأ بضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني لأعرب بالنيابة عن الوفد الكونغولي للسيد هاري هولكيري عن تمانينا الحارة على انتخابه رئيساً لهذه الجمعية العامة - جمعية الألفية. وكذلك لأعضاء مكتبه. ويستطيع أن يثق أن وفد الكونغو مستعد وعازم على مساعدته في إنجاز مهمته الهامة والدقيقة.

وأود كذلك أن أثني على سلفه السيد ثيو - بن غورييراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، على المهارة والحكمة اللتين أدى بهما مهمته.

وأخيراً، أود أن أشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على تفانيه وكفاءته في قيادته لمظمتنا.

إن قمة الألفية، التي حضرها ذلك التجمع التاريخي الكبير، وفرت لزعماء كوكنا الأرضي فرصة لمناقشة القضايا الملتهبة التي تطرح نفسها في فجر القرن الحادي والعشرين، على أعلى مستوى. وقد نظر رؤساء الدول والحكومات في تقرير الأمين العام حول دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وأدى ذلك إلى صدور قرارات حكيمة وسديدة، ينبغي لنا أن نرحب بها. وعلينا الآن أن نبذل قصارنا كي نكفل ترجمة نتائج ذلك التقرير إلى أعمال.

إن إصلاح الأمم المتحدة، وإدارة شؤون العولمة، وصون البيئة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحفظ السلام والأمن الدوليين، هي من ضمن التحديات التي تواجه البشرية اليوم أكثر من أي وقت مضى. وإصلاح الأمم المتحدة شيء أساسي بطبيعة الحال. فبعد أكثر من نصف قرن من وجودها يجب أن تراعي منظمنا إرادة جميع الدول الأعضاء أن تشارك في إدارة شؤون العالم. ولذا يجب أن تجري على الأمم المتحدة التحولات اللازمة كي تتلاءم مع

والسودان اليوم من الدول القلائل الاثنتين والستين التي أقرت بالولاية الجزرية لمحكمة العدل الدولية. كما وقّع السودان أثناء القمة الألفية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨. وأودع وثيقة تصديقه على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧، وبالتصديق على هذه الاتفاقية الأخيرة أصبح السودان في مقدمة الدول التي استكملت إجراءات التصديق والانضمام لجميع الاتفاقيات الدولية للقضاء على الإرهاب الدولي. وذلك بلا شك مدعاة لفخرنا واعتزازنا. ولعلكم تتفقون معي على أن هذا السجل يؤهل السودان لبذل أكبر المساهمات في صيانة السلم والأمن الدولي، من خلال أعلى الأجهزة الدولية المختصة.

إن السودان الذي ظل منذ انضمامه لعضوية الأمم المتحدة فجر استقلاله عام ١٩٥٦ يعمل بالتضامن مع الدول الأعضاء لدعم وتطوير التعاون الدولي وتحقيق أهداف الميثاق في المجالات المختلفة، يتطلع الآن إلى مواصلة دوره في منبر هام آخر من خلال الحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، وذلك للمرة الأولى منذ حوالي ٢٨ عاماً. وقد حصل السودان على ترشيح ودعم وتأييد القارة الأفريقية ممثلة في المجموعة الأفريقية بنيويورك والمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في الاجتماع الأخير لقمة رؤساء وقادة دول المنظمة في توغو في شهر تموز/يوليه الماضي. ويتطلع السودان بثقة وتفاؤل لدعم وتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا الترشيح في الانتخابات التي ستجري خلال الأسابيع القادمة في هذه الجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد رودولف أدادا، وزير الخارجية والتعاون والشؤون الفرانكوفونية بجمهورية الكونغو.

وفيما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين، بذلت الأمم المتحدة جهودا واسعة النطاق لتحرير البشرية من ويلات الحرب. وعلى الرغم من أن نجاحاتنا قد تكون مرموقة، إلا أنها بعيدة عن الوفاء بتوقعات الملايين من الرجال والنساء والأطفال في كل أنحاء العالم، الذين ينتظرون بقلق ما سيحمله لهم المستقبل. ولذا فإننا نؤيد بشدة المقترحات الواردة في تقرير الإبراهيمي، وندعو إلى تنفيذها بسرعة. وبالإضافة إلى ذلك نتابع باهتمام وأمل المفاوضات الجارية بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولنا وطيد الأمل في أن تكمل هذه الجهود بالنجاح.

ونرحب كذلك بآخر التطورات التي حدثت في شبه الجزيرة الكورية، خصوصا لأن هذه التطورات إنما هي إعراب عن إرادة الشعب الكوري وما يصبو إليه بشدة من العيش معا في سلام بعد أن فرقته الحرب. ونرحب كذلك بما تحقق من نتائج في الصومال بفضل وساطة السيد اسماعيل عمر جالي، رئيس جمهورية جيبوتي، كما نرحب بهذه النهضة الحقيقية الجارية في الصومال، ونعرب عن أطيب تمنياتنا بعودة السلام الدائم إلى هذا البلد الشقيق.

وفي أفريقيا الوسطى التي عقدت العزم على تعزيز قدراتها التنفيذية لحفظ السلام في مواجهة الأزمات والصراعات المستمرة، التي تسبب تدهور المنطقة، قرر أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى إنشاء مجلس السلام والأمن (كوباكس) سيكون من ضمن أجهزته التنفيذية آلية لرد الفعل السريع وقوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام. وفيما يفوق ويتجاوز مهمتها الوقائية فإن كوباكس هي أيضا استجابة لنداء الأمين العام الرامي إلى تكوين قوات احتياطية. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يسهم في التشغيل السليم لهذه الآلية دون الإقليمية للأغراض الوقائية ولغرض إدارة وتسوية الصراعات في هذه المنطقة من العالم التي هي ضحية لحروب قاتلة ومدمرة. ونود أن تنتهز هذه المناسبة

متطلبات العالم العصري. وفي رأينا أن هذا الإصلاح ضروري وعاجل معا.

وفيما يتعلق بالعملة لم يعد السؤال هو هل نحن مع تلك الظاهرة أو ضدها. فالعملة حقيقة ملموسة، لها وقع على جميع مجالات العلاقات الدولية. والعملة يجري تحقيقها. بيد أنه إذا أريد أن تثمر جميع المنافع المقصودة منها، فلا بد من مراعاة مصالح البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن قضايا المساعدة الإنمائية، وتخفيف الديون، وإمكانيات الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، يجب توحيها باعتبارها أمورا من شأنها أن تسمح بتعاون أكثر إثمارا ونفعا متبادلا بين الشمال والجنوب.

ومما يشغل بالنا كثيرا أيضا موضوع البيئة. فصون البيئة وحمايتها أمر كان من صميم شواغل الأمم المتحدة منذ المؤتمر العالمي الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. ومما له أقصى درجة من الأهمية لبيئتنا التي نتشاطرها أن نحفظها وندير شؤونها وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فنحن جميعا - من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية، ومن حكومات وقطاع خاص - يجب أن نتفق على دفع الثمن بروح من التضامن في سبيل إزالة أية حجة يتذرع بها من يقولون أحيانا أنه ليس أمامهم من خيار غير تدهور البيئة. والقضية المطروحة الآن هي توفير الحماية التي لا غنى عنها للثروة الحيوانية والنباتية، وفوق كل شيء للغابات في البلدان النامية.

ويشعر الكونغو، وهو بلد استوائي بمسؤولية خاصة في هذا المجال. وقد تعهدت حكومتنا بالتزام رسمي بإدارة واستعمال غاباتها على نحو مستدام. وسيكون هذا الموضوع في الواقع نقطة التركيز التي يعكف عليها اجتماع وزاري لمنظمة الأخشاب الأفريقية، سيعقد في برازافيل في المدة ٩-١٣ تشرين الأول/أكتوبر القادم.

الانتقالي في آذار/مارس ٢٠٠١. وسوف يفتح إقرار هذا الدستور الباب نحو إجراء استفتاء دستوري وانتخابات عامة.

وعلى نحو مماثل، وفي إطار إعادة بناء بلدنا، اعتمدنا تورا برنامجا انتقاليا لفترة ما بعد انتهاء الصراع، الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، ويتطلب تنفيذه تعبئة موارد مالية كبيرة، وتأييد المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه لهذا الغرض. ومهما كررنا من قول فإنه لا يكفي أن أبدأ ببيان أن منظمنا قد أثبتت فائدتها. وإصلاح المنظمة، الذي لا مفر منه اليوم إذا شئنا أن نجعلها أكثر مصداقية في عالم يطرأ عليه تغيير مستمر وسيغير تغيرا عميقا بفعل العولمة، هو أمر محتم تماما. ويجب أن تكون لدينا إرادة سياسية قوية جدا لمكافحة الفقر والجهل والمرض والظلم والعنف، وكذلك تدهور وتدمير كوكبنا. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يكفل مصداقية الأمم المتحدة لدى شعوب الأمم المتحدة.

ولتكن الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية هي مرشدنا في أعمالنا اليومية، حتى يتعزز فعلا دور الأمم المتحدة خلال القرن القادم، من أجل رفاه البشرية كلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه دولة روزفلت دوغلاس رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لكومونولث دومينيكا.

اصطحب السيد روزفلت دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لكومونولث دومينيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لكومونولث دومينيكا السيد روزفلت دوغلاس.

السيد دوغلاس (كومونولث دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم تهاني للسيد هاري هولكيري ولبلده فنلندا، على انتخابه لشغل هذا المنصب السامي، منصب رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة

الرسمية للإعراب عن رغبتنا في أن ترتبط ارتباطا كاملا في البحث عن حلول للمشاكل التي نهمنا.

وتبرر خبرتنا اليومية، التي تقاسمناها وآخريين فيما يتصل بنتائج الصراعات مع الجيران، تماما هذا الشاغل؛ فنحن نريد إزالة مصادر الصراعات مع جيراننا. ولذا، يبذل الكونغو قصاره كلما لزم الأمر لنبذ أي سوء تفاهم ولتعزيز عرى الأخوة وعلاقات التعاون مع جيرانه.

وهنا لا بد لي من أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى المأساة الإنسانية التي تجري في الجزء الشمالي الشرقي من بلدنا، نتيجة لتدفق جموع غفيرة من اللاجئين والمشردين إليها، الهاربين من تجدد القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو بلد تتشاطر معه حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر من الحدود. ونظرا لخطورة هذه الحالة فإن حكومة جمهورية الكونغو تود أن تجدد دعوتها لتقديم معونة كبيرة للسكان المكرويين، الذين نسيهم في الواقع المجتمع الدولي.

وكما تعرف الجمعية العامة، فإن بلدي، جمهورية الكونغو قد هزه صراع داخلي. وأود أن أؤكد للجمعية أننا أعدنا توطيد السلام بعد التوقيع على اتفاقات وقف إطلاق النار وعلى الاتفاقات لوقف القتال في العام الماضي، بفضل وساطة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون. ومرة أخرى نود أن نعرب عن امتناننا الصادق له.

ومن ذلك الحين، والكونغو يدير وجهه شطر المستقبل. فالمستقبل معناه بالنسبة لنا توطيد هذا السلام والمصالحة الوطنية وإعادة بناء بلدنا وإعادة السير في عملية التحول إلى الديمقراطية. ولذا، قامت حكومة الكونغو ابتداء من أيلول/سبتمبر من هذا العام، بناء على تعليمات رئيس الجمهورية السيد دينيس ساسو نغيسو، بإجراء أوسع مشاورات ممكنة بشأن وضع مشروع دستور يقدم إلى برلماننا

إلا أنه حدث تدهور ملحوظ في مجالات أخرى. والتحدي الذي يواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة خاصة هو تجاوز الشواغل المعرب عنها والتأكيدات والقرارات إلى تبيان طرائق ملموسة وفعالة للالتزام الجاد بالانخراط في جهد متضافر لإحداث تغيير محسوس في حياة الفقراء الكثيرين بيننا.

وبينما يدخل كومونولث دومينيكا وغيره من الدول الصغيرة في الطريق الصعب الذي هو طريق رفع مستويات المعيشة لمواطنيها، نجد أن هذه المهمة زادت صعوبتها كثيرا من جراء التأثير السلبي لقوتين توأمتين هما التحرير والعولمة. فالعولمة وتحرير التجارة إنما يعملان لصالح البلدان الغنية والمتقدمة النمو، التي لديها المقدرة على توفير الموارد المؤسسية والبشرية اللازمة، وتوجد في وضع طيب يسمح لها بجني المنافع والثمار التي تدرها هاتان العمليتان. أما بالنسبة للبلدان الصغيرة كبلدي، ذات المقدرة المحدودة جدا على القيام باستغلال سليم وعلى التعامل مع القوى الاقتصادية الراهنة، فقد أدت العولمة إلى المزيد من اللامساواة والتهميش وإلى فجوة يتزايد اتساعها بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة.

وهذه هي النتيجة الحتمية إذ أن عملية تمهيد حلبة المنافسة لتوفير تكافؤ الفرص، إنما هي في الواقع أمر غير موجود. والبلدان التي تستفيد من تلك العملية يبدو أنها لا تهتم بالتأكد من أن جميع الأمم، غنيها وفقيرها، لديها فرصة متساوية لدخول حلبة تسخير الفرص التي توفرها المبتكرات الاقتصادية والعلمية وتوفرها الثورة في الاتصالات وفي تكنولوجيا المعلومات.

ومما يعقد هذه المشكلة وجود التزعة، المزعجة والمقلقة، لدى من يملكون الغنى والسلطان، إلى تشكيل قواعد ومنظمات التجارة الدولية تحقيقا للنية المعلنة ظاهريا وعلى تحرير التجارة، والحقيقة الخافية وهي إيجاد ميزة حاسمة

للأمم المتحدة. إن خبرته وما يحظى به من احترام من المجتمع الدولي سوف يكفلان بالتأكيد تصريف شؤون هذه الجمعية العامة بكفاءة وسرعة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للطريقة الكفوة جدا التي ترأس بها سلفه، السيد ثيو - بن غورياب، الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

إن قمة الألفية التي اختتمت أعمالها منذ وقت وجيز كانت ذات طابع استثنائي بالنظر إلى العدد الكبير من قادة العالم الذين حضروا ذلك الحدث التاريخي. والإعلان الذي أقر في ختام القمة إنما يبرز قيما ومبادئ محمودة لإرشاد المجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الوثيقة تسرد الأهداف التي لا بد من تحقيقها والتحديات التي يجب مواجهتها إذا شئنا النجاح في إقامة عالم أفضل لجميع مواطني قريتنا العالمية.

غير أن الإعلان هو أيضا سجل كئيب إلى حد ملفت للنظر للظروف التي يرثي لها والمهينة التي تؤثر على حياة معظم سكان العالم: الفقر المنهك والمدقع، والحرمان الاقتصادي والقمع والجور، وعدم كفاية أو عدم وجود الرعاية الصحية الكافية في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإيذاء الناس على أساس أصلهم العرقي، وعدم وجود فرص تعليمية للأطفال بينما لهم معاشة يومية مع الجوع والافتقار إلى الماء العذب والنظيف ووجود احتمالات مشكوك فيها لإمكان إفلاتهم يوما ما من البيئة غير الصحية المحيطة بهم والمثبطة بمعنوياتهم.

إن هذه الظروف لم يستجد اكتشافها قبل جمعية الألفية مباشرة. بل كانت هذه الظروف هي موضوع قرارات من الأمم المتحدة صدرت في دورات متتالية للجمعية العامة في الماضي. وبينما طرأ قدر من التحسن في بعض المجالات، خصوصا بفضل جهود الأمم المتحدة ووكالاتها،

الشرقية من الكاريبي بطبيعة الحال، وكذلك في جامايكا وبليز وسورينام.

ولذا نحث الأطراف المعنية على استكشاف حل وسط من شأنه أن يسمح لدومينيكا وغيرها من البلدان المنتجة للموز أن تستمر في تصدير الموز إلى الاتحاد الأوروبي بأسعار عادلة ومعقولة. إن ما نطلبه هو المساواة في التجارة والأسعار العادلة وليس إعطائنا صدقة. ومزارعونا الذين يعانون من هذه المشكلة لا يطلبون أكثر من ذلك. وفي الوقت نفسه نقوم بتعجيل جهودنا من أجل تنويع اقتصادنا، بينما نظل صامدين إلى جانب مزارعينا. ويدعو وفد بلادي إلى حل سريع لهذا المأزق، إذ أننا نرى أن قيام الولايات المتحدة بتطبيق جزاءات تجارية ضد بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي هو أمر يؤدي إلى عكس الأثر المنشود، ولا يفضي للتوصل إلى تسوية عادلة بالتفاوض. ونهج التهديد، بالأخذ بأسلوب "لعبة الأحصنة الدوارة في الملاهي" لفرض تلك الجزاءات، إنما هو أداة للضغط والعقاب غير عادلة لتلك البلدان الأوروبية.

وفي الوقت الذي يسود فيه احتمال حقيقي بأن نفقد سوقنا في تجارة الموز وبينما نستكشف طريقا للتنويع الاقتصادي، فإن قطاع خدماتنا المالية الذي يجبو تعرض في حزيران/يونيه من العام الماضي لهجمة يُحتمل أن تكون خطيرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد ادعت تلك المنظمة أن عدة بلدان كاريبية، ومنها بلدي، مذنبه بإنشاء وإبقاء مرافئ للتهرب من الضرائب. وأدانت تلك البلدان أيضا بأن لديها أنظمة ضريبية تنافسية ولأنها غير راغبة في القيام بإزالة السياسات التي قررت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جانب واحد أنها مضرّة لأعضائها. إن كومونولث دومينيكا يعتقد أن الصياغات أحادية الجانب الواردة في تقرير تلك المنظمة لا تتماشى مع الممارسات الدولية وإنما المقصود منها هو عرقلة إتمام المقدرة

في التجارة الدولية لأنفسهم. ومن ينادون بمفهوم التجارة الحرة باعتبارها الوسيلة الأشد فعالية لتعزيز الدخل في البلدان النامية، ماضون في الاستمسك بسياسات حمائية لبنود منتقاة من التجارة، ينخرطون في جهد يصمم على رفض إمكانية الوصول إلى الأسواق على نحو يعطي قدرا ضئيلا من المعاملة الخاصة أو التفضيلية لصادراتنا.

ومن الأمثلة التي ينطبق عليها ما ذكر منظمة التجارة العالمية وما تمثله بالنسبة لكومونولث دومينيكا وغيرها من البلدان الصغيرة المنتجة للموز في منطقة البحر الكاريبي وغيرها. فنحن كنا نصدر تقليديا، على مدى أكثر من ٥٠ عاما إنتاجنا من الموز إلى السوق الأوروبية، في ظل قواعد خاصة تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة للدول الصغيرة الحجم أو ذات التضاريس الصعبة والتكلفة العالية للإنتاج. وعند قيام منظمة التجارة العالمية بتفسير وتطبيق قواعدها، لا يدور في خلدنا أن تصنع مقررات تحقق العدالة والإنصاف بين الأطراف ذات الأوضاع غير المتساوية. غير أن هذا هو ما كان يتوقع منطقيا من منظمة أقيمت، حسبما يبدو للعيان، للفصل في منازعات بين أطراف متساوية، والتي تحظى البلدان المتقدمة النمو بتمثيل غالب في لجان المنازعات فيها، خصوصا على المستويات الاستئنافية.

وحكم منظمة التجارة العالمية في النزاع المتعلق بنظام الاتحاد الأوروبي لاستيراد الموز أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في المجال الاقتصادي في جزر ويندورد، وهي حالة زاد من طابعها التدميري استمرار عجز الأطراف عن الاتفاق على صيغة تجعل النظام متمشيا مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وبلدي يتمسك بقوة بالرأي القائل إن الأخذ بأي من المقترحات التي يجري النظر فيها حاليا لحل نزاع الموز من شأنه أن يؤدي إلى حالة ركود واضطراب اقتصادي في البلدان المصدرة للموز في منطقة الكاريبي، خصوصا المناطق

الزيادة الهائلة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد المنصرم، بينما لم تتلق الدول الصغيرة الأقل نمواً إلا القليل أو لم تتلق شيئاً على الإطلاق. ولا بد من أن يكون هناك تفهم بأنه إذا كانت الدول النامية الصغيرة تريد أن تسلك بنجاح الطريق إلى التنمية الاقتصادية المستدامة دون الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية أمر لا غنى عنه لتلك العملية، ومن المحتم إذن أن يعكس الاتجاه التزولي في توفير المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن أفتك تهديد لقاعدة مواردنا البشرية ولسكاننا جميعاً هو عدوى مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن هذا المرض يُلحق بنا خسائر فادحة ليس فقط في الأرواح، بل أيضاً في الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية، والبلدان الأكثر تضرراً هي أقل البلدان قدرة على معالجة جرائره. والإحصاءات المستمدة من المؤتمر العالمي الأخير المعني بذلك المرض تدل على أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يوجد بها أعلى نسبة من الإصابات في العالم، بينما تأتي منطقة الكاريبي عن قرب في المقام الثاني.

بيد أن هذه المشكلة ليست مشكلة أفريقية أو كاريبية. فهذا الوباء العالمي من حيث نطاقه وآثاره، يستدعي انتباهها وإجراءات تتخذ على الصعيد العالمي كله. ويعتقد كومولث دومينيكا أنه يجب، كخطوة أولى فورية، إيجاد شراكة بين مصنعي المستحضرات الدوائية وأصحاب الشأن في المجتمع الدولي، سعياً إلى غرض صريح وهو كفالة توفير الدواء اللازم لعلاج ذلك المرض بأقل تكلفة، وجعله متاحاً بسهولة لمن هم في أشد الحاجة إليه. وفي الوقت نفسه ينبغي بذل مزيد من الجهود لرفع مستوى الوعي والإدراك فيما يتعلق بهذه الأزمة وما هو متاح من تدابير للوقاية منها، مع وجود التزام مكرس بالتوصل إلى لقاح مضاد للإيدز مصحوب بتزايد التمويل للبحوث التي تجرى في هذا المجال.

التنافسية للسلطات الكاريبية صاحبة الولاية في توفير خدمات مالية خارج نطاق سواحلها. ونحن نعتقد أن القواعد والممارسات الدولية ينبغي أن تنجم عن ممارسات تشاورية حقيقية وأن تطبق بطريقة ديمقراطية على أساس المبادئ والمعايير المقبولة في المجتمع الدولي. وفي رأينا أن ذلك التقرير لا يعدو أن يكون مجرد مثال إضافي على إجبار الدول النامية الصغيرة على الامتثال للقواعد والمعايير والممارسات التي تصدرها الدول المتقدمة النمو لتعزيز حماية اقتصاداتها، بينما تستمر اقتصاداتنا في التدهور.

ونحن ملتزمون بأن نضع الإطارات التشريعية والتنظيمية اللازمة لحماية ذلك القطاع من الأنشطة غير المشروعة. ونحن مستعدون كذلك للعمل مع فرقة العمل للشؤون المالية، لمعالجة أية شواغل مشروعة قد تكون لدى تلك الفرقة. غير أننا لا ننوي أن نتخلى عن حقنا الذي هو من حقوق السيادة في أن نعمل على خدمة المصالح الاقتصادية الكبرى لمواطنينا على خير وجه، كما أن التهديدات من أي نوع ومن أية جهة لن تردعنا عن القيام بذلك.

وبينما تقوض جهودنا الرامية إلى تحسين حصائل صادراتنا، وبينما يجري تفحص جاد لقطاع خدماتنا المالية، فإن البرامج والاستراتيجيات الإنمائية لكومولث دومينيكا لا تزال تتأثر بالتناقص المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. إن التوقع بأن يسد الاستثمار الأجنبي المباشر الفجوة الموجودة في هذا الخصوص، أمر لم يتحقق، بصرف النظر عن الخطوات الكبيرة التي خطوناها بتوفير مناخ من الحكم الرشيد والانفتاح والممارسة الديمقراطية المستقرة، وهي أمور قيل لنا إنها تمثل الشروط الأساسية اللازمة لتنمية الاستثمار.

والحقيقة البسيطة هي أن البلدان الأكثر تقدماً من بين البلدان النامية قد استفادت استفادة غير متناسبة من

برامج للمساعدة الاقتصادية لكثير من البلدان النامية المحتاجة. إن وضع جمهورية الصين ينبغي معالجته لكفالة مشاركتها في عمل وأنشطة منظمنا ووكالاتها، بوصفها عضوا قيما من أعضاء المجتمع الدولي.

ويدعو وفد بلادي الجمعية العامة الخامسة والخمسين لأن تمثل بداية جديدة للأمم المتحدة. وإذ أنعشت حيويتنا عملية تشاطر الرؤية التي لم يسبق لها مثيل، التي شاهدناها خلال قمة الألفية، فلنستفد من تلك الأفكار والمقترحات والعروض والانتقادات لتخطيط طريق إلى الأمام للأمم المتحدة، يسمح لها بالوفاء باحتياجات هذا القرن الجديد ومواجهة تحدياته.

ولننظر إلى تحقيق رؤية جديدة للمستقبل، تشمل الضعفاء والأقوياء، والأغنياء والفقراء، والعالم المتقدم النمو والعالم النامي، حتى لا يهمل أحد. ولنتعاون على تحقيق الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام عن الألفية التي تنادي بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز. ولنشارك جميع الأعضاء - من البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية والبلدان الأقل نموا - في عملية اتخاذ القرار حتى يستطيع الجميع أن يتقاسموا مستقبلا يقوم على أساس اللبنة الأولى التي أرساها أسلافنا في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): **بالنيابة عن** الجمعية العامة أود أن أشكر دولة السيد روزفلت دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لكومونولث دومينيكا على بيانه.

اصطُحِب السيد روزفلت دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لكومونولث دومينيكا من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

وفي ١٩٩٤ شارك كومونولث دومينيكا في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة، وأعاد هناك تأكيد التزامنا ببرامج التنمية المستدامة التي تحسّن نوعية الحياة للشعوب، بما فيها صحتهم ورفاههم وسلامتهم.

إن المهمة الماثلة أمامنا هي أن نكفل أن تستعمل التدابير والموارد المتاحة للدول الجزرية النامية الصغيرة - أي المحيطات والبيئات الساحلية والتنوع البيولوجي والموارد البشرية - بطريقة مستدامة تكون مفيدة للأجيال الحالية والمقبلة، حيث أن من مسؤوليتنا أن نحافظ على تلك الأجيال. ويشاطر بلدي الدول الجزرية النامية الصغيرة مشكلة التخلص المأمون من النفايات الجامدة والسائلة. وقد اعترف بأن هذا الافتقار إلى المقدرة يؤدي إلى تلوث البحار وإلى تدهور السواحل. وموقفنا يتمشى مع إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية والذي يقول إن الدول الجزرية النامية الصغيرة ستشعر بقلّة الحيلة في مواجهة التحديات التي تجابهها، إذا لم تحصل على تعاون ومساعدة من المجتمع الدولي.

وبينما تجتمع الأمم المتحدة في الجمعية العامة الأولى في القرن الجديد، فإن وفد كومونولث دومينيكا يود أن يتطرق مرة أخرى إلى مسألة التمثيل الديمقراطي في الأمم المتحدة لشعب جمهورية الصين. فمما يشغل بال وفدي أن جمهورية الصين، ذات الحكومة المنتخبة انتخابا ديمقراطيا والسكان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، عاجزة عن المشاركة في مداولاتنا.

إن جمهورية الصين هي نموذج للديمقراطية في آسيا، وهي أكثر من قادرة على أن تفي بالالتزامات الناشئة عن ميثاقنا. وخلال العقود القليلة الماضية، أثبتت جمهورية الصين أنها مواطن عالمي صالح، يستعمل تنميته الاقتصادية الذاتية كي يساعد بسخاء في تخفيف حدة الفقر المنهك بتقديم